الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة: سميحة رحلي

تحت عنوان

مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي في القوائم المالية

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT بالمسيلة.

لجنة المناقشة:

صباح زروخي	جامعة المسيلة	رئيســا
أمال خضـــور	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
هنـد سعـدي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة" أمال خضور" الذي رافقتني طيلة هذا البحث وأمدتني بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عزوجل أن يسدد خطاياها ويحقق مناها فجزاها الله عنا كل خير.

كما نشكر كل عمّال وإطارات المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية بالمسيلة دون إستثناء لما قدموه لنا من معلومات قيمة أفادتنا في بحثنا المتواضع هذا خلال فترة التربص.

إهـــــــداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون التي حملتنا وهنا على وهن جنبنا، وسقتنا لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعا، وعلمتنا صغيرا، ورافقتنا بدعائها كبيرا ...إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى الرجل الفاضل شامخ المكارم وراسخ الفضائل، الحريص على، سندنا المتين وأنيسنا المعين ...أبي الغالي أطال الله في عمرهما.

إلى من ترعرعنا معهم، ونما غصننا بينهم، إخواني وأخواتي.

إلى كل أهلنا وأقاربنا من قريب أو من بعيد.

إلى كافة أصدقائي و أحبتي كل بإسمه ...إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلين المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم عنا وعن الأمة الإسلامية كل الخير إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

سميحـــــــة

فهرس المحتويات

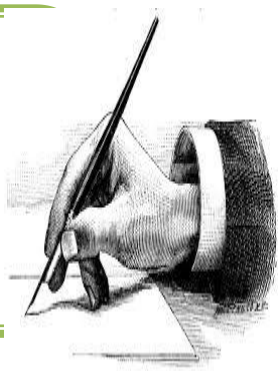

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	1
قائمة الأشكال والجداول	
قائمة المصطلحات	
مقدمة	أ
الفصل الأول:إجراءات التحليل المالي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي	08
المطلب الأول: مفهوم ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي	08
الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	08
الفرع الثاني: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي	08
المطلب الثاني:الفروض والمبادئ المحاسبية	09
الفرع الأول: الفروض المحاسبية	09
الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية	09
المطلب الثالث : أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي	11
الفرع الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي	11
الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي	12
المبحث الثاني: : عرض وتقديم القوائم المالية	13
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	13
الفرع الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية	13
الفرع الثاني: شروط إعداد القوائم المالية	14
الفرع الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية	15

المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية	16
الفرع الأول: الميزانية	16
الفرع الثاني: حسابات النتائج	21
الفرع الثالث: قائمة تدفقات النقدية	24
الفرع الرابع: قائمة تغيير الأموال الخاصة والملاحق	26
المبحث الثالث: إجراءات التحليل المالي المعدة حسب النظام المحاسبي المالي	30
المطلبالأول: ماهية التحليل المالي	30
الفرع الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي	30
الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي	30
الفرع الثالث: مقومات وخطوات التحليل المالي	32
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي	33
الفرع الأول: مجالات التحليل المالي	33
الفرع الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي	34
الفرع الثالث: أساليب التحليل المالي	34
المطلب الثالث: مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية	36
الفرع الأول: تحليل الميزانية	36
الفرع الثاني: تحليل حسابات النتائج	46
الفرع الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية	52
خاتمة الفصل	56
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على واقع المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية مركب بالمسيلة(EATIT)	
تمهيد	58
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية	59
المطلب الأول:لمحة تاريخية عن المؤسسة	59

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	61
المطلب الثالث: طبيعة ونشاط المؤسسة	65
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية	67
المطلب الأول: التحليل المالي للميزانية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية	80
المطلب الثاني: التحليل المالي لحسابات النتائج للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية	83
المطلب الثالث: التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية	83
خلاصة الفصل	88
خاتمة	90
قائمة المراجع	94
الملاحق	99

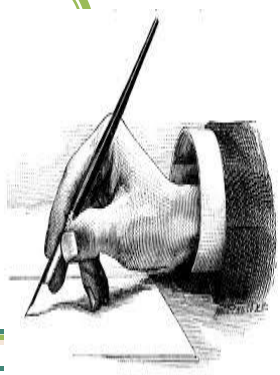

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة	28
02	يمثل حركة التمويل في حالة رأس المال العامل موجب	39
03	يمثل حركة التمويل في حالة رأس المال العامل سالب	40
04	يمثل حركة التمويل في حالة رأس المال العامل معدوم	40
05	يمثل الحالات الممكنة للخزينة الصافية الإجمالية	53
06	الهيكل التنظيمي لمؤسسةEATIT بالمسيلة	61

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	الميزانية المالية	37
02	تمثيل الميزانية الوظيفية	38
03	عوامل تغيير الرأس المال العام	41
04	نسب السيولة	44
05	نسب النشاط ومعدلات الدوران	44
06	نسب الهيكلة	46
07	خطوات حساب قدرة التمويل الذاتي بالطريقة المباشرة وغير المباشرة	48
08	نسب ربحية المبيعات (الهوامش)	49
09	نسب المردودية	50
10	نسب مقاييس السيولة	54
11	نسب المردودية نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة	55
12	نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة	56
13	الميزانية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية(EATIT) بالمسيلة- خصوم	68
14	الميزانية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية(EATIT) بالمسيلة- أصول	69
15	الميزانية الوظيفية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة لسنة 2107	70
16	حساب رأس المال العامل الصافي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسية من أعلى الميزانية	71
17	حساب رأس المال العامل الصافي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة من أسفل الميزانية	71
18	حساب رأس المال العامل الوظيفي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	72

19	حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	73
20	حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	73
21	حساب رأس المال العامل للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة.	73
22	حساب الخزينة الصافية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	74
23	حساب نسب التداول للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATITبالمسيلة	75
24	حساب نسبة السيولة السريعة للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	75
25	حساب نسبة النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	76
26	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	76
27	حساب المديونية الكاملة للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	77
28	حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	77
29	حساب معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	78
30	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	78
31	حساب معدل دوران الأصول الجارية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATITبالمسيلة	78

32	حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	79
33	حساب معدل دوران النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	79
34	حسابات النتائج للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	80
35	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	81
36	حساب نسبة نتيجة الاستغلال للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	82
37	حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	82
38	حساب المردودية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	83
39	جدول قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	84
40	حساب التدفق النقدي المتاح للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة	85
41	حساب نسبة التغطية النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	85
42	حساب نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	86
43	حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة	87

قائمة الملاحق

قائمة المصطلحات

بالغة الانجليزية	بالغة الفرنسية	بالغة العربية
Spinning	*Filature*	الغزل
Weaving	*Tissage*	النسيج
Finishing	*Finissage*	التكملة
Confection	*Confection*	التفصيل
Imputrescibility	*Imputrescibilité*	عدم النفاذية
Impermeability	*Imperméabilité*	عدم الإهتزاز
Fireproofing	*Ignifugation*	عدم الاحتراق

مقدمـة

يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي تغييرا كليا للمرجعية الذي لايقتصر فقط على ممارسة بسيطة للإصلاح المحاسبي، كون هذا النظام يتماشي مع المعايير المحاسبية الدولية، فالنظام المحاسبي المالي قد أدخل تغييرات جذرية على مستوى التعاريف، وجاء النظام بإطار تصوري الذي حدد المبادئ والفروض المحاسبية، ومدونة الحسابات بالإضافة إلى طبيعة إعداد وعرض هذه القوائم وفق أسس دولية موحدة، هذا ما جعل تطبيق النظام المحاسبي المالي يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي للمؤسسات الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم .

فالقوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي و وسيلة اتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، من خلال العديد من المستخدمين لتوفير معلومات محاسبية موثوقة وحيادية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي، هذا ما أدى بالتحليل المالي لأن يكون موضوع يمكن استعماله من طرف جل المتعاملين مع المؤسسة (المساهمين، البنوك، الملاك)، إن تعدد المستعملين هذا يؤدي إلى تعدد في الأهداف والمنهجيات التي تعتمد عند القيام بأي تحليل .

إن استعمال التحليل المالي في معظم المؤسسات الجزائرية اقتصر ولمدة طويلة على دراسة بعض مؤشرات الأداء وكذا بعض النسب المالية التي عادة فيما تظهر في تقارير التسيير المعدة في نهاية كل دورة مالية، لكن بالرغم من أهمية هذه المؤشرات والنسب إلا أنها تبقي غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن في تحقيقها بأكثر فاعلية، مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب، ولكن الاستمرار في السوق، وضمان هذا، لا يمكن أن يكون دون نظرة جديدة إستراتيجية على كل مستويات التسيير، والنظرة الإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل، الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الوارد في النظام المحاسبي المالي وبالضبط في المعيار السابع .

أولا: طرح الإشكالية

إن السؤال الجوهري الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث هو:

كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في اثراء مخرجات التحليل المالي و القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية للأسنجة الصناعية والتقنية (EATIT) مركب بالمسيلة .

الأسئلة الفرعية

تتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي :

1 –ما طبيعة النظام المحاسبي المالي؟ وما المقصود بالقوائم المالية؟ .

2 –ما مدى تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟ .

3 –ما لمقصود بالتحليل المالي؟و ماهى الأساليب المستخدمة والمعتمدة في عملية التحليل؟ .

4 –هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟ .

فرضيات الدراسة

إن التساؤلات المطروحة أعلاه أسفرت عن الفرضيات التالية :

1 –يستند النظام المحاسبي المالي إلى المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات المالية والمحاسبية. والمقصود بالقوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل من خلال النظام المحاسبي المالي أربع كشوف وملحق .

–2 إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل عملية تطبيق تقنيات التحليل المالي .

3 –التحليل المالي يكشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومدى نجاعتها .

4 –أن أي مؤسسة مهما كان طبيعتها تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية الخاصة.

أسباب إختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

–اقتناعنا بأهمية الموضوع .

–رغبتنا في توسيع أفكار البسيطة المسبقة حوله تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع من خلال اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة.

–رغبتنا في معرفة الجديد الذي أتى به النظام المحاسبي المالي في مجال التحليل.

–كون موضوع البحث من المواضيع التي تأخذ اهتمام المؤسسات والممارسين حاليا .

أهداف الدراسة

بالإضافة للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، وإختيار صحة الفرضيات المتبناة، تهدف هذه الدارسة إلى ما يلي :

–التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لنظام المحاسبي المالي بعد مرور 9 سنوات من تطبيقيه؛

-تحديد مدى إسهام النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تحليل مخرجات هذا النظام؛

-بيان مساهمات النظام المحاسبي المالي لجودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات سليمة؛

-التعرف على أهمية التحليل المالي والأدوات والأساليب المستخدمة؛

أهمية الدراسة

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة :

-في هذه الدراسة نحاول التركيز على الدور المهم الذي تقوم به القوائم المالية من خلال تزويد المساهمين والإدارة بالمعلومات اللازمة حول السيولة والوضعية المالية للمؤسسة ومدى مرونتها حيث تعتبر هذه القوائم مؤشر جيد على مصداقية ربحية المؤسسة؛

-إبراز أهمية التحليل المالي ومختلف الأساليب والأدوات المستعملة في القوائم المالية لغاية الوصول إلى القرار المناسب؛

-إعداد القوائم و التقارير المالية للمؤسسات وفق النظام المحاسبي المالي سوف يساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة؛

-حاجة مستخدمي القوائم المالية لتحليل المالي في تحديد تحسين سير وتطور مؤسساتها .

منهج الدراسة

بناء على طبيعة الموضوع، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، تم اختيار المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وكذلك دور التحليل المالي، أما في الجانب التطبيقي فنستخدم منهج دراسة الحالة، باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي، لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة .

الدراسات السابقة

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل ماجيستر، أطروحات دكتوراه)، على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال المتناول لموضوع مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين، ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

- دراسة لزعر محمد سامي (2011- 2012)، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي، وقد تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: أنها تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية بتوفير معلومة مالية شفافة و موثوق بها وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات، كذلك أن التحليل المالي للقوائم هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن إستخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولها .

- دراسة آيت محمد مراد (2010- 2013)، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي أطروحة دكتوراه، فقد هدفت هذه الدراسة إلى أن دوافع الإصلاح المحاسبي كانت نتيجة التحولات الاقتصادية الهامة التي فرضتها ضغوط داخلية وخارجية، وان قرار عملية الإصلاح المحاسبي كان قرارا صائبا، وعليه أوصى بضرورة الإسراع في توفير كل الظروف اللازمة أجل التطبيق الفعال لهذا النظام وتحقيق أهدافه، فالإصلاح المحاسبي مرتبط بباقي عمليات الإصلاح الأخرى (الإصلاح الاقتصادي والمالي، إصلاح مناهج التعليم) .

حدود الدراسة

-الحدود المكانية

تمت الدراسة على مستوى المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (EATIT)بالمسيلة وتم حصر الدراسة لموضوع مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية لسنة 2019 .

-الحدود الزمانية

تقتصر على إسهام النظام المحاسبي المالي للقوائم المالية وعلاقتها بالتحليل المالي لهاته القوائم من خلال الجانب التطبيقي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية(EATIT)بالمسيلة خلال السنة الجامعية 2018، 2019 .

صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة:

-صعوبة إجراء دراسة حالة في المؤسسة التي تعمل في الجزائر؛

-صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة وهذا راجع إلى ثقافة التحفظ عن المعلومات في المؤسسات التي تعمل في الجزائر بشكل عام والذي يتنافي مع مبدأ الإفصاح الذي جاء به النظام المحاسبي المالي؛

-عامل الزمن كان عائقا لأن الوقت إعداد المذكرة مرتبطة بفترة الدراسة بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة نظرا لأهميتها .

-صعوبة إيجاد مكان لتربص .

-صعوبة قراءة وتحليل القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (EATIT)بالمسيلة، نظرا لكون الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة لا تتوفر على كل المعلومات التي فرضها النظام المحاسبي المالي .

هيكل الدراسة

تبعا للأهداف المتوخاة من الدراسة، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصل نظري وآخر تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج المتوصل إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها .

حيث تناولنا في الفصل الأول:إجراءات التحليل المالي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، أما فيما يخص الفصل الثاني قمنا بإسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري في دراسة تطبيقية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (EATIT)مركب بالمسيلة، وتم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول التعريف بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية ، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى تحليل القوائم المالية على واقع المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية .

الفصل الأول

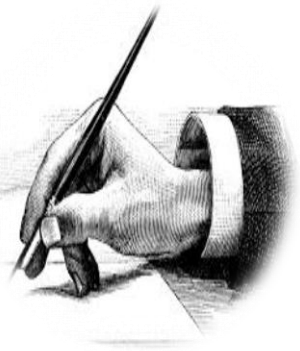

إجراءات التحليل المالي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي تغييرا كليا للمرجعية الذي لا يقتصر فقط على ممارسة بسيطة للإصلاح المحاسبي، كون هذا النظام يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، وانه قد ادخل تغييرات جذرية على مستوى التعاريف، المفاهيم، وغيرها، بالإضافة إلى طبيعة إعداد وعرض القوائم المالية فحواها، هذا ما أدى بالتحليل المالي لأن يكون موضوع يمكن استعماله من طرف جل المتعاملين مع المؤسسة، المساهمين، البنوك، فتعدد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف المؤسسات الجزائرية، وذلك بداية من سنة 2010، إذ إعتبره مجلس المحاسبة الوطني أفضل خيار في ذلك الوقت، وعليه سنحاول في هذا المبحث تقديم عام حول النظام المحاسبي المالي، من خلال مفهوم ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي مرورا بالفروض والمبادئ المحاسبية التي جاءبها النظام انتهاءا بأهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مفهوم ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

سنتناول في هذا المطلب مفهوم ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: مفهوم

بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وحسب المادة رقم 03 من القانون 07-11 فإن المحاسبة المالية "نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضيعة المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

الفرع الثاني: مجال التطبيق

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد05.04.02 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي كالتالي:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاضعة لأحكام الخاصة بها والمعنويين بمسك المحاسبي هو:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛

كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين, أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[2].

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، المادة 03، ص 03.

[2] التعليمة رقم 08-02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2010 حول طرق تطبيق التعليمة المتعلقة بأول تطبيق لنظام المحاسبي المالي، ص-ص 3-4.

المطلب الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية

في هذا المطلب سنتطرق إلى كل من المبادئ والفروض التي حددها وضبطها النظام المحاسبي المالي وهي كالآتي:

الفرع الأول: الفروض المحاسبية

- **فرض الاستمرارية:**يعني هذا الفرض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها إلى المنظور المستقبل، وبشكل مستقل عن حياة مالكيها، إلا أن هذا الفرض يسقط عندما لا يتفق مع ظروف الواقع العملي كحالة طلب من المحاسب إعداد قوائم مالية لوحدة على وشك التصفية عندها تتغير كيفية وقواعد قياس وتقييم الأصول الثابتة خاصة والالتزامات وكذا التسويات الجردية؛
- **فرض الاستحقاق (الالتزام):**أن العامل المولد لتسجيل العمليات هو حدوث العمليات ونشأة الالتزام بين الطرفين، ولا تنتظر حتى حدوث التدفقات النقدية الموافقة لها لنقوم بعملية التسجيل في الدفاتر المحاسبية[1].

الفرع الثاني: مبادئ المحاسبية

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة، فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ، وعليه يمكن القول بأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي مجموعة قواعد عريضة تم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي، وذلك عند إعداد القوائم المالية.

- **مبدأ عدم المقاصة:**كل من عناصر الميزانية المتمثلة في الأصول والخصوم، وعناصر جدول حسابات النتائج المتمثلة في الأعباء والنواتج، يجب أن تسجل بصفة منفصلة، أي كل عنصر على حدا وبدون أي مقاصة أو تعويض بين هذه العناصر مع بعضها البعض، أي بين الأصول والخصوم من جهة والأعباء والنواتج من جهة أخرى[2].
- **مبدأ القيد المزدوج** :بموجب هذا المبدأ تسجل العمليات المحاسبية في جانبين، أحدهما المدين والآخر الدائن, ويشترط توازن حسابات الجانب المدين مع الدائن من حيث المبالغ بالنسبة لكل عملية.

---

[1] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (IAS /IFRS)**، الطبعة الثانية، الجزء الأول،المحمدية، الجزائر، 2015، ص- ص 31- 32.

[2] سعيدي عبد الحليم ، **محاولة تقييم القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 123.

- **مبدأ الوحدة المحاسبية:** يمكن تسمية هذا المبدأ بالدورية أو السنوية، حيث أنه يتم تقسيم العمر الزمني للمؤسسة (حياة المشروع) إلى فترات زمنية متساوية تسهل عملية القياس المحاسبي وبالتالي تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية من ربح أو خسارة وكذلك إعطاء صورة عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة، إن مبدأ الفترة المحاسبية جاء نتيجة لفرض الاستمرارية وذلك حتى تتم عملية القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات المالية وتقديم القوائم المالية للأطراف المستخدمة لها[1].
- **مبدأ الوحدة النقدية:**أي تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية، وأن يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية، ولا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مال ي[2]

- مبدأ الأهمية النسية

بموجب هذا المبدأ تتحدد الأهمية النسبية لبند معين أو لمجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدمي البيانات المنشورة وذلك على أساس مدى ملاءمة البند او البنود لإغراض التقييم واتخاذ القرارات. لذا يعتبر قيدا على توفير الافصاح الكامل عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة[3].

- **مبدأ استقلالية الدورات** :إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.
- **مبدأ الحيطة والحذر** :لإعداد القوائم المالية وحساب نتيجة الدورة، يجب أن لا نبالغ في تقدير قيمة الأصول والنواتج كما يجب أن لا نقلل من قيمة الخصوم والأعباء[4].
- **مبدأ مواصلة الطرق المحاسبية (الثبات):**أي يجب تطبيق القواعد و الإجراءات المحاسبية نفسها حتى تسمح بإجراء مقارنة متجانسة لحسابات السنوية للمؤسسة، ومن هنا جاء تقييد إمكانية تغيير الطرق المحاسبية، فعلى سبيل المثال ثبات تقييم المخزون والمخصصات، لمنع التلاعب في النتائج

[1] **المرجع نفسه**، ص 120.

[2] القانون رقم 07-11، **مرجع سبق ذكره**، المادة رقم 10، ص 12.

[3] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية)**، الطبعة الرابعة، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 49.

[4] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011، ص 08.

المؤسسة عن طريق المسيرين، وفي حالة حدوث تغييرات في الطرق المحاسبية، لا بد من تفسيره بعناية[1].

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** على أساس قيمتها أو تكلفتها بذلك التاريخ.
- **مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية (مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية):**يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.
- **تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:**يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية[2].
- **الصورة الصادقة:**على المعلومة أن تظهر الصورة الصادقة للصفقات والأحداث التي حدثت في المؤسسة[3]. ويقضي هذا المبدأ بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة صحيحة على المؤسسة المحاسبية[4].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

في هذا المطلب سنشير إلى كل من أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- يسمح بتوفير معلومة مالية دقيقة ومفصلة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؛

---

[1] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 122.

[2] شعيب شنوف، **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 22.

[3] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، منيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2010، ص 53.**

[4] آيت محمد مراد، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي "خلال الفترة 2010-2013"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، ص 41.

- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة[1].

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي

تمثلت أهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- تطوير النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبية الدولية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول؛
- يسمح بتسجيل بيانات محاسبية وبإعداد قوائم مالية وعرضها بأقل التكاليف من خلال توافقها مع الوسائل المعلوماتية الدولية؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول مصداقية ومشروعية وشفافية المعلومات؛
- قابلية مقارنة المؤسسة بين قوائمها المالية وقوائم المؤسسات الأخرى على المستوى الوطني والدولي.[2]

المبحث الثاني:عرض وتقديم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية في مجملها حوصلة لنشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل سنة مالية، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية حسب النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

سنشير في هذا المطلب لتطرق إلي كل من المفهوم والخصائص، وكذا مستخدمي وشروط إعداد القوائم المالية، ولا ننسي أهمية وأهداف القوائم.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية

[1] ناصر مراد، **النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17-18 جانفي 2016، ص-ص 8-9.

[2] زكية محلوس، سعادة وردة، **مداخلة الآثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص-ص 10-11.

أولا: مفهوم

تعرف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إغفال الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حساب النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة، وذلك من أجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية[1].

كما يمكن تعريفها بأنها الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية[2].

ثانيا: خصائص

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: القابلية للفهم، والملائمة، والمصداقية، والقابلة للمقارنة.

-**القابلية للمقارنة:** ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية. وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية؛

-**الملائمة:** لكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، كما يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب؛

-**المصداقية:** يقصد بذلك خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة، وتتسم المعلومات بالمصداقية يجب أن تتوفر بها ثلاث خصائص فرعية أساسية هي: القابلة للتحقق، الصدق في العرض، الحياد، وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها؛

-**القابلية للفهم:** يقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع افتراض أن لديهم مستوى معقولا من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية[3]

الفرع الثاني: شروط إعداد القوائم المالية

كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد قوائم مالية وهي:

---

[1]Robert Obert ; **Pratique des Normesisa/ tfrs** ; dunod ; paris ; 2002 ; p 54.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 77.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011-2012، ص-ص 357-358.

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، هذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل؛
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها (6) أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية. وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات[1].

كل عنصر من مكونات القوائم لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية؛
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الاقفال؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر المؤسسة, الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسة، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء؛

[1] مصطفى طويل، **النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد**، دار الحديث للكتاب، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص-(51-52-53.)

– معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

– كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة؛

– يشمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

وفي حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب آخر، فإنه يجب توضح إعادة ترتيب وتغيير المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية

أولا: الأهمية القوائم المالية

تتجلي أهمية القوائم المالية في الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة داخل المحيط الاقتصادي ويمكن تلخيص هذه القوائم فيما يلي:

– تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة المؤسسة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج؛

– تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها (المركز المالي للمؤسسة، مدي التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة، كيفية استخدام موارد المؤسسة)؛

– وسيلة تساعد في صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية من طرف الحكومة، كما تساعد في اتحادات العمال في التحديد الدقيق للدخل، وبالتالي تستعمل كأساس لتفاوض حول الأجور[1].

ثانيا: أهداف القوائم المالية

للقوائم المالية عدت أهداف نذكر منها:

– تقديم معلومات و بيانات مالية خاصة بكل فترة زمنية على حدة؛

– تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها؛

– إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمؤسسة؛

– تحديد أصول المؤسسة سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل؛

[1] T1225-topic » www.mouwazaf-dz.com.

– القياس الدوري لدخل المؤسسة[1].

المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي, وتنقسم إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات النقدية، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

الفرع الأول: الميزانية

أولا: مفهوم الميزانية

الميزانية هي تصور للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية[2].

الميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من مطالبات من قبل الغير ولهذا تسمي أيضا قائمة المركز المالي[3]، إذ تبرز أهميتها من خلال توفرهالمعلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، وكذا التزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة.من خلال مساهماتها في عملية التقرير المالي (حساب معدلات العائد؛تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة).وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[4].

---

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المال وتحليل هيكلته**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008، ص–ص 291–292.

[2] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت،1990، ص–ص 215–216.

[3] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدوليةIAS/IFRS**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، المحمدية، الجزائر، 2015، ص43.

[4] دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حجاج وسلطان المحمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 224.

ثالثا: تقديم عناصر الميزانية

يجب أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

1- الأصول: هي عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تملكها المؤسسة أو أن تكون تحت سيطرتها من أجل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية نتيجة لأحداث سابقة[1].

1-1 الأصول غير الجارية: وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال (12) شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال, أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية[2]. وتتمثل أهم هذه الأصول فيمايلي:

- **التثبيتات غير المادية:**عرفت التثبيتات غير المادية على أنها أصول غير نقدية وليس لها وجود مادي وتكون مراقبة من قبل المؤسسة في إطار نشاطها العادي (وحتى وإن لم تكن ملكا للمؤسسة)مثل: شهرة المحل، العلامات التجارية، برامج الإعلام الآلي، البراءات، ورخص الاستغلال[3].

- **التثبيتات المادية:**وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية[4]. وتشمل كل من: الأراضي، تهييئات الأراضي، المباني، التركيبات التقنية المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

- **التثبيتات في شكل امتياز:**وهي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز (الممنوح له). ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية[5].

- التثبيتات الجاري إنجازها

---

[1] محمد فيصل مايده، جمال خنشور، **قياس عناصر قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 307.

[2] **المرجع نفسه**،ص 13.

[3] محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

[4] القرار العدد 19، **مرجع سبق ذكره**، المادة رقم 1.121، ص 08.

[5] مصطفى طويل،**مرجع سبق ذكره**، ص-ص 124-125.

هي تلك التثبيتات المادية أو المعنوية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات، الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات، فهي إذن تثبيتات غير قابلة للاستعمال النهائي.

– التثبيتات المالية

التثبيت المالي هو أصل يمثل ديون مستحقة, يجب سدادها في أجل سنة واحدة أو سندات أو قيم مماثلة قررت المؤسسة الإحتفاظ بها لأكثر من سنة, وتظهر التثبيتات المالية في الميزانية على أنها أصول مالية غير جارية وتأخذ الأشكال الآتية:

– سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد إمتلاكها الدائم مفيد للمؤسسة، ويسمح لها بممارسة نفوذها على المؤسسات التي تصدر السندات أو تمارس الرقابة عليها؛

– السندات المثبة لنشاط المحفظة الموجهة لأن توفر للكيان مردودية مرضية على المدى الطويل دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها؛

– السندات المماثلة الأخرى التي تمثل أقساط من رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل, التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها أو تنوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليها ذلك؛

– القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة، والتي لاتنوى أو لا يسعها القيام ببيعها في الأجل القصير:

الديون لدى الزبائن, وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من 12 شهرا أو القروض التي تزيد على 12 شهرا والمقدمة لأطراف أخرى[1].

1– 2 الأصول الجارية:هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات, كما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال (12) شهرا وكذا على العملاء والنقديات[2]. وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

– **المخزونات:**المخزون هو عبارة عن أصول:

– تملكها المؤسسة، موجهة للبيع في إطار الاستغلال العادي (الجاري)؛

– منتجات قيد التصنيع, ينتظر بيعها لاحقا؛

– مواد ولوازم تستهلك في العملية الإنتاجية, أو عند تقديم الخدمات؛

[1] القرار العدد 19، **مرجع سبق ذكره**، المادة رقم 1.122، ص 11.

[2] عبد الرحمان عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

– وفي عملية تقديم الخدمات، يعد هذا المخزون كتكلفة الخدمة والتي لم تسجل المؤسسة إيراداتها[1].

– **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:**وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون وأوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة. ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة[2].

– **الموجودات وما يماثلها:**وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل، التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.

– **رؤوس الأموال الخاصة:** هو حق الملاك المتبقي (الرصيد) من أصول المؤسسة بعد طرح كافة خصومها[3].

2– الخصوم: هي عبارة عن التزام حالي للمؤسسة، ناتج عن أحداث ماضية يجب تسويته بخروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية[4].وتنقسم الخصوم إلى:

2–1 الخصوم غير الجارية:الخصوم غير الجارية هي التزامات لا تستحق السداد خلال السنة المالية الحالية، ومن أمثلتها: الإعانات، مؤونات المخاطر والأعباء، الضرائب المؤجلة _خصوم _ والقروض والديون المماثلة ولهذه الالتزامات عدة خصائص وهي:

– لاتحتاج إلى أصول متداولة لتصنيفها؛

– الهدف منها تمويل أصول طويلة الأجل؛

– ترفق عادة بعقد يضمن حق الدائن والمدين[5].

– المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا

– **الضرائب:** وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب مؤجلة خصوم،ومؤونات الضرائب. والضرائب المؤجلة على الأصول تعرف على أنها حقوق مستقبلية للمؤسسات ناتجة عن أحداث ماضية ومن

---

[1] بن حنيفة ربيع، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

[2] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011–2012، ص 42.

[3] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق الذكر**، ص 101.

[4] بن حنيفة ربيع، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[5] محمد فيصل مايده، جمال خنشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 319.

المتوقع أن ينتج عنها منافع ضريبية مستقبلية، أما الضرائب المؤجلة خصوم فهي أعباء ضريبية مستقبلية من المتوقع أن يتم سدادها في فترات انعكاس الفروق المؤقتة والتي سوف تخضع للضريبة في الفترات المستقبلية.

- **الإقتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

2-2 الخصوم الجارية:هي الالتزامات التي من المنتظر أن تلتزم المؤسسة بالوفاء بها في إطار دورة الاستغلال العادية أو خلال فترة لا تتعدى 12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال[1]. وتتضمن العناصر التالية:

- **الذمم الدائنة:** ويقصد بالذمم الدائنة المستحقات والالتزامات التي تنتج بموجب علاقات المؤسسة مع الأطراف الخارجية كالزبائن، الموردون، الشركاء وضرائب الدخل المستحقة.

- **القروض قصيرة الأجل:**وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

الفرع الثاني: حساب النتائج

أولا: مفهوم حسابات النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب, ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة[2].

كما بين النظام المحاسبي المالي أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وتشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات إعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة[3].

[1] **المرجع نفسه** ، ص 321.

[2] محمد فيصل مايده، جمال خنشور، **مرجع سبق ذكره** ، ص57.

[3] عبد الرحمان عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

ثانيا: تقديم عناصر حسابات النتائج

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:

1 **حساب النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات، البضائع). وهو ما يسمح مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي من الاستغلال.

1-1 **النتيجة العملياتية:** تعبر نتيجة العملياتية عن نشاط الاستغلال في المؤسسة إلا أنها لا تأخذ في حسابها المصاريف والنواتج المالية، وهذا الأمر الجيد والجديد في النظام المحاسبي المالي الجديد، من هنا نستطيع القول أن النتيجة العملياتية أصبحت تعبر بشكل دقيق عن نشاط الاستغلال بعد فصل جميع النواتج والمصاريف الغير متعلقة بدورة الاستغلال في المؤسسة.

- **إنتاج السنة المالية:** يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ويتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغير المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال[1].

- **استهلاك السنة المالية:** استهلاك السنة المالية ما هو إلا عبارة عن مجموع المصاريف أو الاستهلاكات التي تتعلق بدورة الاستغلال خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.

- **القيمة المضافة:**تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة[2].

- **الفائض الإجمالي للاستغلال:**

[1] لزعر محمد سامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004، ص 27.

وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة[1].

1- 2-النتيجة العملياتية : تعتبر النتيجة العملياتية مؤشرا للدلالة على نتيجة دورة الاستغلال للمؤسسة، يمكن التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات و الأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكاتوالمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

1-3- النتيجة المالية:ويتم التوصل إليها وذلك من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية.

1-3- النتيجة العادية قبل الضرائب:وهي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة (النتيجة المالية زائد النتيجة العملياتية).

1-4- النتيجة الاستثنائية: تمثل الأنشطة الإضافية وتلك ذات الطابع الاستثنائي وتحسب بالفرق بين المنتوجات والأعباء الاستثنائية، ويمكن أن تكون موجبة أو سالبة تبعا لمستوى الأداء المحقق في هذه الأنشطة مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة[2].

1-5- النتيجة الصافية للسنة المالية:تساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة, وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية. وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة.

2 **حساب النتائج حسب الوظيفة:**ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع عل عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية[3]، من أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات، البضائع) إلى أعباء حسب الوظيفة.

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية والإبلاغ المالي IFRS**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 151.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، 2011، ص 155.

[3] شعيب سنوف، **مرجع سبق ذكره**، 17.

2-1- هامش الربح الإجمالي: هو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة ومواد أولية مستهلكة، ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات[1]، ويحسب بالعلاقة التالية:

هامش الربح الإجمالي = رقم الاعمال – تكلفة المبيعات

- **رقم الأعمال:** يعبر رقم الأعمال عن الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعا لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق كما يعتبر مؤشر لتحليل معدل النمو في الحجم والسعر للمؤسسة، لذلك فهو بمثابة عائد معدل نمو السوق أو معدل نمو القطاع، حيث يترجم العلاقة بين المؤسسة والعملاء، وكذا يعد بمثابة المصدر الرئيسي لكل المردودية والخزينة. ويحسب وفقا للعلاقة الآتية:

الأعمالرقم = المبيعات إيرادات – (مردودات و مسحومات المبيعات + المسموح الخصم به).

- كلفة المبيعات (المشتريات المستهلكة): يكتسي هذا الرصيد أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات التجارية، ويتطلب متابعة معدلات نموه على مدى دورات متعددة ومقارنته مع معدلات نمو رقم الأعمال. وتحسب كما يلي:

تكلفة المبيعات = صافي المشتريات + المصاريف المدفوعة عاى المشتريات + بضاعة أول مدة – بضاعة آخر مدة .

2-2- النتيجة العملياتية: وتمثل هامش الربح الاجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والاعباء العملياتية الأخرى[2]، وفيما يلي شرح كل من:

- **التكاليف الإدارية:** فهي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة، مثل: رواتب رجال البيع.
- **الأعباء الإدارية:** فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، وتشمل مصاريف التأمين، الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الاجمالي + المنتوجات المعلياتية الأخرى – التجارية التكاليف – الأعباء الإدارية – الأعباء العملياتية الأخرى .

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

[1] العيد الصوفان، **محاضرات في التحليل المالي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017- 2018، ص 51.

[2] **المرجع نفسه**، ص 51.

في هذا المطلب سنتطرف إلى مفهوم قائمة التدفقات النقدية، وكذا مكوناتها بالإضافة الى تقديم طريقتي إعداد هاته القائمة

الفرع الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 على عرض قائمة التدفقات النقدية, وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وقد عرف المعيار المذكور أعلاه التدفقات النقدية على أنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها[1]، والغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتنبع أهمية هذه القائمة المالية في المؤسسة الاقتصادية، من الأهمية الحيوية لتوفير النقدية لدفع مستحقاتها والتزاماتها، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة، وكذا تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية وهو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة[2].

الفرع الثاني: مكونات قائمة التدفقات النقدية

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها[3]، وفيما يلي تعريف كل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية.

- **الأنشطة التشغيلية:**هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة، وكذلك الأنشطة الاخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية. وتعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد القروض وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، كما تفيد المعلومات التاريخية

[1] حسين القاضي ومأمون حمدان، ، **مرجع سبق ذكره**، ص 362.

[2] بن حنيفة ربيع، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 282.

المتعلقة بالمكونات الرئيسة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[1]، وتتضمن التدفقات التالية:

– المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي؛

– المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع), وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب[2].

– **الأنشطة الاستثمارية:**وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية[3]، وتتضمن التدفقات التالية:

– المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية, غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل؛

– المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى؛

– المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.[4]

– **الأنشطة التمويلية:**عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن ما يلي:

– المتحصلات والمدفوعات عن الأسهم أو غيرها من أدوات الأموال الخاصة؛

– المتحصلات والمدفوعات النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو كمبيالات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل؛

– النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الالتزامات عن موجودات مستأجرة ناتجة عن عقد إيجار تمويلي[5].

---

[1] فهمي مصطفى، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 17.

[2] طارق عبد العال حماد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 467.

[3] حسين القاضي ومأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 362.

[4] فهمي مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 19-20.

[5] فهمي مصطفى، **مرجع سبق ذكره** ، ص 20.

الفرع الثالث: تقديم طريقتي إعداد قائمة التدفقات النقدية

- الطريقة غير المباشرة:

ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج, حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينها هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، ويتم الإفصاح إما من خلال:

- السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة؛
- عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي:
- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغلية؛
- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك, المؤونات، وخسائر القيمة؛
- البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية[1].

- الطريقة المباشرة:

ويشار إليها بطرق التوقيت أو التسويات, حيث تبدأ بصافي نيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل, أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراءات تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية[2]، وتضم هذه البنود:

- التغيرات الحاصلة خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية؛
- البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية؛
- باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية[3].

يمثل الشكل حركة تمويل رأس المال العامل في الحالة الموجبة، السالبة، المعدومة.

المطلب الرابع:قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

في هذا المطلب سنقوم بعرض كل من قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، ،**مرجع سبق ذكره**، ص 289.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 292.

[3] المعيار الدولي السابع، المادة رقم 20، ص-ص 8-9.

الفرعالأول: قائمة تغيرات الأموال الخاصة

أولا: مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، تبرزأهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة من خلال ربطه لحسابات النتائج والميزانية، فيفصح عن التغير الناجم لحسابات النتائج ممثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما يقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في أخر الدورة[1].

ثانيا: إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:

01- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأس مال المؤسسة؛- علاوة الإصدار ؛ - فارق التقييم؛- فارق إعادة التقييم؛- الاحتياطات والنتيجة.

02- تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

2-1 التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة: تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية. ووفقا لنظام المحاسبي المالي فإن تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغيرات المبادئ، الأسس، الاتفاقيات، القواعد والممارسات الخصومية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية. ولا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية[2].

2-2 مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات: الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج[3].

---

[1] احمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية نظام المعلومات الخدمة لمتخذي القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 61.

[2] القرار العدد 19، **مرجع سبق ذكره**، المادة رقم 2.138-3.138، ص 21.

[3] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 251.

2-3 النتيجة الصافية: الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج. وتكون موجبة إذا كان صافي الربح وسالبة إذا كانت خسارة[1].

المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة: وتشمل ما يلي:

_ زيادة رأس المال: (من خلال إصدار أسهم جديدة) وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال وقد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة الاصدار)؛

- الحصص المدفوعة: وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج؛

- الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات في حساب النتائج[2].

ويعرض الشكل التالي المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة:

الشكل رقم(01): المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة.

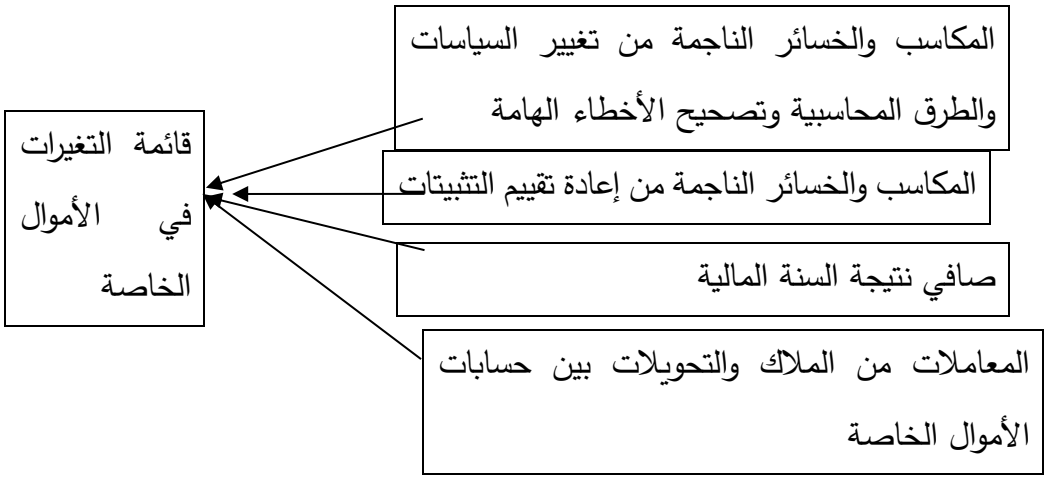

المصدر: طارق عبد العال حماد، ، **مرجع سبق ذكره**، ص 250.

[1] **المرجع نفسه** ، ص 245.

[2] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 245.

الفرع الثاني: الملاحق

ملحقات تحتوي الطرائق المحاسبية المعتمدة، وكذلك بعض الإيضاحات حول الميزانية، وحسابات النتائج[1].

يحتوي ملحق القوائم المالية وعلى معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورة لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملاحق:

- الطابع الملائم للإعلام؛
- أهميته النسبية[2].

المعلومات الموجودة في الملحق: لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي:

- جدول تطوير التثبيتات والأصول غير الجارية؛
- جدول الاهتلاكات؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛
- جدول المؤونات؛
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)
- بيان استحقاق الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية[3].

---

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر، 2008، ص –ص 28–29.

[2] مصطفى طويل، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[3] القرار العدد 19، **مرجع سبق ذكره**، ص–ص–ص 41–42–43.

المبحث الثالث: إجراءات التحليل المالي المعدة حسب النظام المحاسبي المالي

يعتبر التحليل المالي، أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية والمحاسبية، ومحتوى التحليل المالي من خلال معايير المحاسبة الدولية التي تحكم إعداد وتحليل القوائم المالية، طبيعةا وأهمية التحليل المالي للقوائم المالية وطرائق وأساليب تحليلها.

المطلب الأول:ماهية التحليل المالي للقوائم المالية

في هذا المطلب سنشير إلى كل من مفهوم وأهمية التحليل المالي، مرورا إلى أنواع التحليل المالي ولا ننسى مقومات وخطوات التحليل.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي

أولا: مفهوم

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[1].

ثانيا: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو[2].

الفرع الثاني:أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهمها ما يلي:

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 03.

[2] فهمي مصطفى،**مرجع سبق ذكره**، ص 03.

1- الجهة القائمة بالتحليل: يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

- **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة؛

- **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية[1].

2- البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى مايلي:

- **التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):** بمعنى أن تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، والى مجموع مجموعة جزئية منها. بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون، كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي؛

- **التحليل الأفقي (المتغير):** يركزالتحليل الأفقي على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار عامين أو اكثر، فالتحليل المتغير يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج, وبذلك فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت في فترة زمنية طويلة نسبيا[2].

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص-ص 27-28.

[2] شعيب شنوف ، **مرجع سبق ذكره**، الجزء الأول، ص-ص 191-192.

3- الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طويل الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

- **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يتم بالدرجة الأولى الدائنون، والبنوك؛

- **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل, إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخداماتها[1].

الفرع الثالث: مقومات وخطوات التحليل المالي

في هذا الفرع سوف نتطرق إلى كل من مقومات والخطوات التي يقوم عليها التحليل المالي.

أولا: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها[2]، ولعل أبرز هذه المقومات:

- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل, وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل حتى يصادر إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

[2] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

– تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل[1].

ثانيا: خطوات التحليل المالي

ويمكن إتباع الخطوات التالية عند القيام بالتحليل المالي:

– تحديد الأهداف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والكلفة ؛

– تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل؛

– اختيار الأداة المناسبة للتحليل والمعيار المناسب للمقارنة؛

– تحديد الموقف الاستراتيجي للمؤسسة وفقا لمعيار المقارنة؛

– تشخيص أسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها؛

– تقييم خلاصة الموقف واقتراح الحركة الاستراتيجية اللاحقة[2].

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي .

في هذا المطلب سنشير إلى كل من مجالات التحليل المالي، وكذا الأطراف المستفيد من التحليل المالي.

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في المجالات التالية:

- **التحليل الاستثماري:** يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار وهيكلة الأموال الدائمة ومعرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل والمدى القصير (السيولة)؛
- **التحليل الائتماني:** يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك, المؤسسات المالية) وعلاقته مع المقرض وتقييمها واتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقييم؛
- **تحليل الاندماج والشراء :** يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما؛
- **تحليل تقييم الأداء :** يشمل تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، إضافة إلى السيولة واتجاهات النمو؛

[1] فهمي مصطفي،**مرجع سبق ذكره**، ص 09.

[2] عدنان تاية النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

- **التحليل من أجل التخطيط:** يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المواد الأولية، المنتجات، السلع والخدمات، ويعتبر التحليل المالي من الوسائل المستخدمة في التخطيط الاستراتيجي[1].

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة والمهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لأهمية التحليل في المؤسسات، ويكن تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.

1- الأطراف الداخلية: يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظرا لاختلاف المستويات الملقاة على عاتق كل منها[2]، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- إدارة المؤسسة؛
- أصحاب المؤسسة؛
- اتحاد العمال.

2- الأطراف الخارجية

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح بالمؤسسة، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر[3]، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

- وسطاء الأوراق المالية؛
- المستثمرون الحاليون والمحتملون.؛
- العملاء؛
- الموردين؛
- الدائنون؛

---

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي TFRS**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 51-52.

[2] وليد ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

- الديون طويلة الأجل؛
- الغرفة التجارية والصناعية؛
- المصالح الحكومية؛
- المحللون الماليون المختصرون.

الفرع الثالث: أساليب التحليل المالي

النسب المالية: تعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين[1]، إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد اعتماد معايير مرجعية على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعيار متوسط الصناعة والمعيار المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية[2]،تكاد لا تخلو أي مؤسسة إلا وتستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية وذلك نتيجة لأهميتها، حيث تنبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام، فهناك من يقسم النسب بناء على الغرض والهدف من التحليل إلى خمس أنواع رئيسة:

- ✓ نسب السيولة؛
- ✓ نسب الرفع والتغطية؛
- ✓ نسب النشاط والدوران؛
- ✓ النسب تقيس الربحية والعائد (المردودية)[3].

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2] عدنان تاية النعيمي، ارشد فوائد التميمي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[3] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 52.

المطلب الثالث: مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم

يقوم التحليل المالي للقوائم المالية تحليل كل من الميزانية، حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة، بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة وتغيراته، والأداء.

فتحليل الميزانية ينتج لنا مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بالحكم على سيولة المؤسسة والهيكل التمويلي، في حين تحليل حسابات النتائج يسمح لنا بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأموال المستثمرة حاليا والتنبؤ بهذه القدرة في المستقبل. أما تحليل قائمة تدفقات الخزينة تساعدنا على توضيح المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، كما يوفر لنا معلومات مفيدة حول قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعدلات الخزينة.

الفرع الأول: تحليل الميزانية

في هذا المطلب سنقوم بإعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية، وبعد ذلك ننتقل إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة: مؤشرات التوازن المالي, النسب المالية.

01- إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي

1-1 الميزانية المالية (سيولة- استحقاق): تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة- الاستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناءا على المبادئ التالية:

- ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛
- ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الاسفل؛
- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد معيار السنة الواحدة[1].

1-2 بناء الميزانية المالية

يبين الجدول التالي تمثيل مبسط للميزانية المالية

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص 86.

الجدول رقم (01): الميزانية المالية

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة _ الإستثمارات المعنوية والمادية والمالية _ عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	الأموال الدائمة _ الأموال الخاصة _ الديون المتوسطة والطويلة _ الإستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة _ المخزونات _ حقوق المؤسسة لدى الغير _ المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة)	القروض قصيرة الأجل _ المورد وملحقاته _ الإعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، مرجع سابق، ص86.

2-1-1 الميزانية الوظيفية: ويمكننا القول بأن الميزانية الوظيفية هي الأداة التي تسمح بتحليل التوازن المالي للمؤسسة، وهذا التحليل يسمح لنا بتسليط الضوء على مفاهيم رأس المال العامل، واحتياج في رأس المال العامل وصافي التدفقات النقدية التي يمكن أن تكون موضع تقدير الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن استخدام نسب سيمكن من استكمال هذا التقييم واقتراح الحلول في حالة عدم التوازن المالي[1].

فمفهوم الميزانية الوظيفية هو أساس تحليل التوازن المالي و الصلابة الهيكلية للمؤسسة، وترتيب عناصر الأصول والخصوم لا يستند إلى المعايير الزمنية (طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل) ولكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من تلك (الأصول)[2].

- كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) والاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية).
- كتلتين من الخصوم: الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) والمواد المتداولة (أسفل الميزانية).
- الخزينة (موجبة أو سالبة): كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

[1] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سابق الذكر**، ص 82.

[2] **المرجع نفسه**، ص 82.

2-1-2 بناء الميزانية الوظيفية

الجدول رقم (02): تمثيل الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات الثابتة الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة** الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الإهتلاكاتوالمؤونات
الأصول المتداولة للإستغلال المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	**الخصوم المتداولة للإستغلال** مستحقات الموردون وملحقاته
الأصول المتداولة خارج الإستغلال حقوق أخرى	**الخصوم المتداولة خارج الإستغلال** موارد أخرى
أصول الخزينة المتاحات	**خصوم الخزينة** الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات	**مجموع الموارد**

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)،الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 101.

02- تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية: عندما يقوم المحلل المالي بإعداد الميزانية، وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الميزانية، حيث يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بإعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي، المستخرجة من بيانات الميزانية المالية والوظيفية.

2- 1 رأس المال العام: يمكن تعريفه على أنه ذلك الفائض في السيولة المتبقي من تمويل الأصول الثابتة باستخدام الأموال الدائمة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف على أنه ذلك الفائض في السيولة الناتج عن تسديد القروض قصيرة الأجل في آجال استحقاقها باستخدام الأصول المتداولة المتحولة إلى سيولة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول الثابتة[1].

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2-1-1 رأس المال العامل: ويقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير[1]. ويمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين:

منظور أعلى الميزانية: تعتبر رأس المال العامل عن العلاقة بين أموال الدائمة والأصول الثابتة ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة _ الأصول الثابتة.

ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:

الحالةالأولى: رأس المال العامل موجب، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا يمثل في رأس المال العامل.

الشكل رقم(02): يمثل حركة التمويل في حالة رأس المال العامل موجب

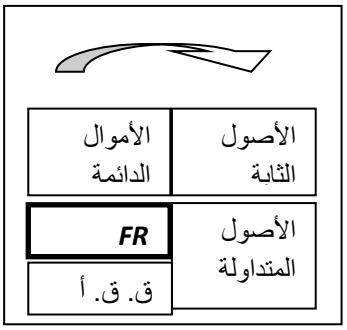

المصدر:إلياس بن ساسي يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص.....

الحالةالثانية: رأس المال العامل السالب، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، **مرجع سبق ذكره**، ص 214.

الشكل رقم (03): يمثل حركة التمويل في حالة رأس المال العامل سالب

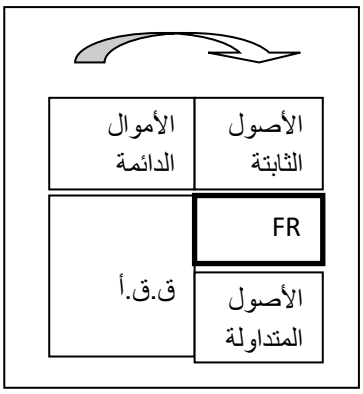

المصدر:إلياس بن ساسي يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص.....

الحالةالثالثة: رأس المال العامل معدوم، وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

الشكل رقم(04): يمثل حركة التمويل في حالة رأس المال العامل معدوم

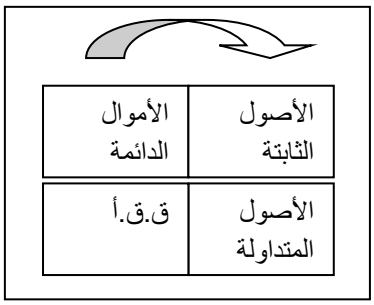

المصدر:إلياس بن ساسي يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص.....

<u>منظور أدنى الميزانية</u>:يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول الدائمة_ القروض قصيرة الأجل

حيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية عن قدرة المؤسسة على الإستجابةللإستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية للتحول إلى سيولة)، الى نقود سائلة يتم بواسطة تسديد القروض قصيرة الأجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

الحالةالأولى: رأس المال العامل موجب، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل سيولة، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

الحالةالثانية: رأس المال العامل سالب، في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

الحالةالثالثة: رأس المال العامل معدوم، في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث[1].

-عوامل تغير رأس المال العامل

الجدول رقم(02): تمثيل الميزانية الوظيفية

العوامل التي تؤدي إلى انخفاض في رأس المال العامل الصافي	العوامل التي تؤدي إلى زيادة في رأس المال العامل الصافي
- حيازة استثمارات - توزيع مكافآت رأس المال (الأرباح) - تسديد الديون البنكية والمالية - المصاريف الموزعة على عدة سنوات	- التنازل عن استثمارات - الرفع في الأموال الخاصة - الحصول على قروض الجديدة

المصدر: من إعداد الطالبة نقلا من إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

2-1-2 رأس المال العامل الوظيفي (الصافي الإجمالي):يعرف على أنه ذلك الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الوظيفي = المواد الثابتة _ الاستخدامات الثابتة[2].

_ احتياجات رأس المال العامل: هو ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية, فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية[3]. وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص-ص 88-89-90.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 103.

[3] شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 216.

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: يعتمد في حساب احتياج رأس المال العامل للاستغلال على عناصر الاستغلال، وحسابه مهم جدا للمؤسسة لأنه يعبر عن احتياجات محددة ومتعلقة بمستوى نشاط المؤسسة ويحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال . الخصوم المتداولة للاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال: يعتمد في حساب احتياج رأس المال العامل خارج عناصر خارجة عن استغلال المؤسسة، ويحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول متداولة خارج الاستغلال . الخصوم المتداولة خارج الاستغلال[1].

– **الخزينة الصافية:** الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا. ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية, فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها[2]، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل _ احتياجات رأس المال العامل

الخزينة الصافية = خزينة الأصول _ خزينة الخصوم

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية:

الحالةالأولى:الخزينةالصفرية، وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل, وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية؛

الحالةالثانية:الخزينةالموجبة، في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة؛

---

[1] قمان مصطفى، **مطبوعة دروس في مقياس التسيير المالي،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018– 2019، ص 15.

[2] مبارك لسلوس،**مرجع سبق ذكره،** ص 35.

الحالةالثالثة:الخزينةالسالبة، في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط[1].

الشكل رقم (05):الحالات الممكنة للخزينة الصافية الاجمالية

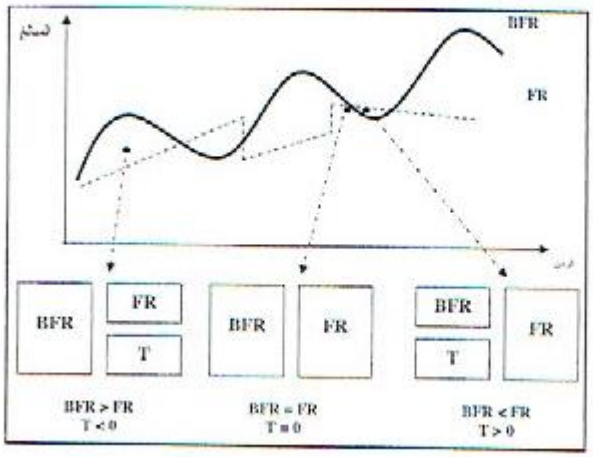

المصدر:إلياس بن ساسي يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

03- التحليل بواسطة النسب المالية: تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة، في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير نتائج، لسياسات المتحدة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج، ويمكن تصنيف النسب كما يلي:

3-1 نسب السيولة: تستعمل هذه المجموعة من النسب في قياس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة، من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في حين أجل استحقاق هذه الالتزامات[2]. وتشمل هذه النسب مايلي:

[1] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 120-121.

[2] طرق عبد العال حماد، تحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 285.

الجدول رقم (04): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة التداول	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية وتعكس مستوى رأس المال العامل. ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة.
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية – المخزون / الخصوم الجارية	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة النقدية	الموجودات ومايماثلها / الخصوم الجارية	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية. بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية

المصدر: محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص-ص 362-365-366.

3-2 نسب النشاط ومعدلات الدوران

تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي الأرباح، ومن بين هذه النسب نذكر مايلي:

الجدول رقم(05): نسب النشاط ومعدلات الدوران

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
معدل إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق عدد مرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	توضح هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات (رقم الأعمال) للمشروع وزيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة وزيادة مساهمتها في النشاط الجاري للمشروع.
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون	تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة.
فترة التخزين	365 يوم / معدل دوران المخزون	يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه.
معدل دوران الذمم	رقم الأعمال / الذمم رصيد	تشير هذه إلى السرعة التي يتم بها تحصيل ديون المؤسسة وتحويلها إلى نقدية.
فترة التحصيل	365 يوم / معدل دوران المدينين	تقيس هذه النسبة متوسط الفترة الزمنية التي تنتظرها المؤسسة من وقت عملية البيع بالأجل إلى حين تحصيل ثمن البضاعة نقدا.
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال / الموجودات ومايماثلها	يقيس درجة الكفاءة في استعمال الموجودات وما يماثلها في الإنتاج.

المصدر: من إعداد الطالبة نقلا عن العيد الصوفان، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

3-3 نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي: فيما سبق تطرقنا إلى بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن المحلل المالي يجب عليه معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي وبالتالي يجب معرفة النسب ذات الدلالة مع الأخذ بالحسبان مستخدمي القوائم المالية، وفيما يلي بعض النسب شائعة الاستخدام:

الجدول رقم(06): نسب الهيكلة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة التمويل الخارجي للأصول	الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية / إجمالي الأصول	تبين هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية(المقرضين) في تمويل نشاطها
نسبة التمويل الداخلي للأصول	الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	تشير هذه النسبة على اعتمادها كدليل على سلامة واستقرار مركزها المالي في الأمد الطويل.
نسبة المديونية الكاملة	الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية / الأموال الخاصة	تبين هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد الديون الطويلة ومتوسطة الأجل وذلك في حالة استخدامها الأموال الخاصة.
نسبة المديونية قصيرة الأجل	الخصوم الجارية / الأموال الخاصة	تبين هذه النسبة مدى درجة الأموال الخاصة للمشروع من حصة الديون قصيرة الأجل.

المصدر:طارق عبد العال حماد، **تحليل الفني والأساسي للأوراق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص285.

الفرع الثاني: تحليل حسابات النتائج

في هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل حسابات نتائج الذي يهدف إلى قياس أداء المؤسسة، بالاعتماد علي مجموعة من الأدوات والمؤشرات ومن أهمها: قدرة التمويل الذاتي, نسب الربحية، الرافعة المالية.

1- قدرة التمويل الذاتي

1-1- تعريف قدرة التمويل الذاتي: قدرة التمويل الذاتي نعبر نظريا عن فائض نقدي أو تدفق متبقي في الخزينة فعلي أو محتمل، يمثل الفرق بين الايرادات والنفقات الذي أفرزته مجمل عمليات الاستغلال في المؤسسة.

وبصفة عامة هو الفرق بين النواتج المقبوضة من جهة والأعباء المدفوعة من جهة اخرى، فقدرة التمويل الذاتي تبين مدى قدرة المؤسسة على تكزين مصادر تمويل تمكنها من تمويل تجديد استثماراتها[1].

1-2- طرق حساب قدرة التمويل الذاتي: قدرة التمويل الذاتي تعبر نظريا عن الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا، إذ تبين مدى قدرة المؤسسة على تكوين مصادر تمويل داخلية تمكنها من تمويل تجديد استثماراتها[2]، وتحسب بالعلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات- مجموع المدفوعات

توجد طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح والجمع

- الطريقة الأولى: طريقة الطرح (طريقة مباشرة)

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الاجمالي للاستغلال بعد طرح أو إضافة النتيجة الاستثنائية وطرح كل من المصاريف المالية الصافية والضريبة على الارباح؛

- الطريقة الثانية: طريقة الجمع (طريقة غير مباشرة)

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية قبل طرح مخصصات الإهتلاكومؤونات الأصول الثابتة وبعد طرح أو إضافة القيمة الزائدة أو الناقصة من الإستثمارات المتنازل عنها[3].

[1] http:// www. onefd. edu. Dz.

[2] http:// www. onefd. edu. Dz.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

الجدول رقم(07):خطوات حساب قدرة التمويل الذاتي بالطريقة المباشرة وغير المباشرة

المؤشرات المالية	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
القدرة على التمويل الذاتي	الفائض الإجمالي للإستغلال -المصاريف المالية الصافية +(-) إيرادات ومصاريف استثنائية (عدا القيمة الزائدة أو الناقصة من الاستثمارات المتنازل عنها) -الضرائب على الأرباح	النتيجة الصافية +مخصصات الإهتلاكوالمؤونات -(+) القيمة الزائدة (القيمة الناقصة) من الاستثمارات المتنازل عنها

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

1-3- التمويل الذاتي: يمثل التمويل الذاتي النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل، بعد توزيع مكافآت رأس المال لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط والمتخصص لتمويل النمو المستقبلي[1].

2- نسب الربحية: تعتبر أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزة المؤسسة بكفاية. وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح[2].

2-1 نسب ربحية المبيعات (الهوامش): تعتبر دراسة نسب ربحية إحدى مؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، باعتبار الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال المبيعات،حيث يتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 201.

[2] فهمي مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

الجدول رقم (08): نسب ربحية المبيعات (الهوامش)

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال – تكلفة البضاعة المباعة / رقم الأعمال	توضح هده النسبة العلاقة رقم الأعمال وتكلفة اليضاعة المباعة
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	تقيس هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال	يقيس هذا المؤشر نسبة كل دينار من رقم أعمال المؤسسة على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	توضح كل دينار واحد من رقم أعمال المؤسسة على توليد الفوائض من نتيجة الإستغلال.
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	تقيس حجم الأرباح الصافية بعد الفوائد والضرائب الناتجة عن كل دينار من رقم الأعمال.

المصدر: إلياس بن ساسي، **يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره**، ص-ص-ص 191- 195- 196.

2-2 نسب المردودية: المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية مقارنة بالإمكانية والوسائل التي سخرت لتحقيقها، ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها[1]، وفيما يلي أهم نسب المردودية:

الجدول رقم (09): نسب المردودية

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
المردودية الاقتصادية الصافية	النتيجة الصافية+المصاريف المالية / الأصول الاقتصادية[2]	توضح هذه النسبة العلاقة بين النتيجة الصافية للمؤسسة ومجموع الأصول المستعملة في الحصول عليها.
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية انطلاقا من كافة أنشطتها. وتدعى كذلك بمردودية الأموال الخاصة.

المصدر: من إعداد الطالبة نقلا عن قمان مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 26، وإلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ص 215.

3- الرافعة المالية: الرافعة المالية هي نسبة الديون (أو الاستدانة الصافية) إلى الأموال الخاصة وهي نسبة تقيس حاجة المؤسسة إلى التمويل الخارجي اعتمادا على الاستدانة, وتدعي أحيانا نسبة الهيكل المالي، ولهذه النسبة عدة استخدامات من بينها قياس درجة الاستقلالية المالية، إضافة إلى قياس أثر الاستدانة المتمثل في الأثر الناتج عن لجوء المؤسسة إلى الاستدانة على المردودية المالية للمساهمين[3]، وتحسب بالعلاقة التالية:

الرافعة المالية = الديون (أو الاستدانة الصافية) / الأموال الخاصة، ومن ثمة الحالات الرافعة المالية والمتمثلة في:

الحالة الأولى: رافعة مالية سالبة: في هذه الحالة يكون اللجوء إلى الاستدانة ذو تأثير سلبي على المردودية المالية، حيث تكون المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة، أي أنه كلما زاد حجم الديون كلما تناقصت المردودية؛

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 214.

[2] الأصول الإقتصادية = الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 216.

الحالة الثانية: رافعة مالية معدومة: في هذه الحالة يكون أثر الاستدانة معدوم، حيث في هذه الحالة تكون المردودية الاقتصادية معادلة لتكلفة، أي لا يوجد فرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية فهما متساويتان؛

الحالة الثالثة: رافعة مالية موجبة:في هذه الحالة يكون اللجوء إلى الاستدانة مرغوب فيه بسبب ارتفاع مردودية المؤسسة، حيث تكون المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة، أي كلما زادت الديون أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية[1].

- صياغة أثر الرفع المالي

يقصد به تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على مردودية الأموال الخاصة، فهو يقيس التأثير الإيجابي أو السلبي للاستدانة على مردودية الأموال الخاصة. ويكمن صياغة أثر الرفع المالي على النحو التالي[2]:

النتيجة الصافية RN | النتيجة الاقتصادية RE

المردودية المالية Rf = المردودية الخاصة Rcp | المردودية الاقتصادية Re

AE= CP+ D أصول اقتصادية | معدل الضريبة t

الديون الأموال الخاصة | معدل الفائدة على الديون i

$$Re = \frac{RE}{AE} \quad RF = \frac{RN}{CP}$$

$$RE = Re(cp + D)$$

$$RF = \left[Re + \frac{D}{CP}(Re - i)\right](1 - t)$$

معامل الرافعة المردودية الاقتصادية المردودية المالية معامل الهيكلة المالية.

أثر الرفع المالي الصافي $EL = \frac{D}{CP}(Re - i)(1 - t)$

أثر الرفع المالي الإجمالي $RF = Re(1 - t) + EL$

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.

[2] مصطفى قمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

الفرع الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

تبرز أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة, بالإضافة إلى ما يوفره التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة. ويكشف تحليل قائمة التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التي لا يوضحها تحليل الميزانية وحسابات النتائج مثل توقيت التدفقات النقدية, بالإضافة إلى تحليل النسب المالية[1].

1- الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة: نهدف من خلال هذا الجزء إلى التفرقة بين مفهومي النتيجة والخزينة وذلك بالتحول التدريجي من التدفقات المالية المبنية على النتيجة إلى التدفقات المالية للخزينة، أي تبيان الأسس والمراحل التي نبنى على أساسها تدفقات الخزينة، وتنقسم إلي ما يلي:

1-1- إيرادات الاستغلال: تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال)، غير أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة، والمتمثلة في الآجال الممنوحة للعملاء.

1-2- مصاريف الاستغلال: يتم التوصل من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال بنفس الطريقة التي تم التحول بها من الإيرادات إلى التحصيلات. وذلك لأن هناك آجال تتأثر بها المصاريف، وتتمثل في: الآجال المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين، الآجال المتعلقة بالمشتريات التي لم يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية. أما الفروقات في التسديد فتحدد من خلال التغيرات في ديون الاستغلال، التغيرات في المشتريات.

1-3- تدفقات الاستثمار: تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر على أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة (الثروة)، وبالتالي فلا تظهر حسابات النتائج لكن تسجل ضمن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفق مالي سلبي، في حين أن الاستثمار من منظور الثروة يظهر من خلال تناقص دورة الاستغلال عن طريق مخصصات الإهتلاك والتي لا تعبر عن أي تدفق نقدي من منظور الخزينة، وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة؛

1-4- تدفقات التمويل: بنفس المنهج الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فإن دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطا مباشرا بالخزينة، إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف المالية والاقتطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال، وعليه فكل من القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه لا بد من التفريق بين تسديد القروض وتسديد

[1] لزعر محمد سامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

الفوائد على القروض والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج، وعليه يمكن التفرقة بين عدة مفاهيم كالآتي:

– إن المصاريف المالية والضرائب على الأرباح يظهران في جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة؛

– مكافآت رأس المال (أرباح الأسهم) لها تأثير على وضعية الخزينة وعلى النتيجة الصافية بعد توزيع أرباح الأسهم (وليس على النتيجة)؛

– تسديد القروض ومختلف الموارد لها تأثير على خزينة المؤسسة، ولا تحدث أي تأثير على النتيجة[1].

3– مقاييس قائمة التدفقات النقدية: إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة مختلفة والنسب التي تمثلها هي:

3–1 التدفق النقدي المتاح(FCF)[2]: التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون للمؤسسة حرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، ويستخدم التدفق النقدي المتاح في تقييم المؤسسات وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم، كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية، حيازة المؤسسات، التوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المؤسسة.

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها، أما إذا كان التدفق المتاح سالبا فهذا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى.

3–2– مقاييس جودة السيولة المالية: تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها في المدى القصير عند استحقاقها. وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرةالأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل[3].

الجدول رقم (10): نسب مقاييس السيولة

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص–ص–ص 165–166–167.

[2] لزعر محمد سامي، **مرجع سبق كره**، ص–ص 121– 122.

[3] شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

النسب	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.
نسبة الفائدة المدفوعة	فوائد الديون التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

المصدر: شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 186-187.

3-3- مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة: تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس[1]، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 162.

الجدول رقم(11): نسب المردودية نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة

النسب	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي / النتيجة الصافية	توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / النتيجة العملياتية	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الاصول	توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / هامش الربح الاجمالي	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

المصدر: محمد مطر ،**مرجع سبق ذكره**، ص-ص 162-163.

3-4 مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات الماليةومن أهم هذه النسب:

الجدولرقم(12): نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة

النسب	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج	توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة.
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمار سواء في القروض أو في الأوراق المالية.
نسبة الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات	

المصدر: شعيب شنوف،**مرجع سبق ذكره**، ص-ص-ص 185-186-187.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن الوصول إلى أن القوائم المالية تحكمها مجموعة من المفاهيم والاعتبارات والمبادئ ضمن الإطار المفاهيمي الذي يحدد المبادئ المحاسبية واجبة التطبيق حسب النظام المحاسبي المالي، الذي بدوره يسعى جاهدا للحفاظ على توازن مستعملي هاته القوائم، التي يستند عليها كمركبة من مركبات النظام الإعلامي للمؤسسة أثناء القيام بمختلف الدراسات والتحاليل بما في ذلك التحليل المالي. المكونة أساسا من: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق، ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية وحسابات النتائج تعتمد عليهما كثيرا من قبل محللي القوائم المالية، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعدهم في تكوين فكرة عن "الوضعية المالية " للمؤسسة وكذا عن "أداء" المؤسسة في الوقت الماضي والحاضر، هذا بالإضافة إلى المعلومات حول " تغيرات الأوضاع المالية" التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، لكونه يعد أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والمحاسبية والاقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المؤسسة الاقتصادية أن تقييم عموم قراراتها المالية على توليد النقدية وتبيان قدرة المؤسسة، وذلك من خلال استخدامها لمجموعة من الأدوات والأساليب تنصب أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية على واقع المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (EATIT) مركب بالمسيلة

تمهيد:

تسعي جل المؤسسات أو الكيانات ما يسمى في النظام المحاسبي المالي إلى تحليل وضعيتها المالية ومعرفة مدى نجاحها، وما إذ كانت تتبع النهج الصحيح للوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة، وكذا تقييم أدائها وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، رغم تعدد الامكانيات إلا أن الوسائل والأساليب المستخدمة في تحليل القوائم المالية واختلافها من مؤسسة إلى أخرى.

سنتطرق في هذا الفصل إلى تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITمركب بالمسيلة، من التعريف بالمؤسسة وبعد ذلك نقوم بإسقاط الأدوات والطرق المعالجة التي تعرضنا إليها في الجانب النظري للقوائم المالية في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها بخصوص المؤسسة محل الدراسة الميدانية.

المبحث الأول:التعريف بالمؤسسة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية

تتمحور دراستنا الميدانية حول معرفة ما مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية، لذا استوجب علينا اختيار المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT، باعتبارها مؤسسة إنتاجية وتحتوي على أقسام متعددة ومتكاملة تخدم موضوع بحثنا.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

المؤسسة محل الدراسة بالمسيلة من المؤسسات العمومية الاقتصادية الأولى المتخصصة في الصناعة النسيجية في الجزائر، حيث أنه رغم المنافسة الشديدة التي يشهدها قطاع الإنتاج والتوزيع من طرف المستثمرين الخواص والأجانب، فقد استطاع مجمع EATITبالمسيلة الصمود أمام هذه المنافسة، عكس الكثير من المؤسسات العمومية كان مصيرها الإغلاق.

من خلال هذا المطلب سنعرض تعريف المؤسسة، بطاقة فنية عن المؤسسة، أهداف ونشاط المؤسسةEATITبالمسيلة وكذا المشاكل التي تواجه المؤسسة.

1- تعريف المؤسسة:

إن فكرة إنشاء مركب الأقمشة الصناعية جاء نتيجة استراتيجية متبعة من طرف الحكومة قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بعد سنوات عديدة من الاستقلال بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد, وتعود إلى أول خطوة اتبعتها الحكومة هي إنجاز هذه المؤسسة سنة 1970 حيث تم دراسة الخطوات المتعلقة بالمواد النسيجية لإنتاج 4500 طن سنويا أي ما يعادل (15500500) متر طولي من القماش منها 5 ملايين متر طولي موجهة إلى التفصيل، وكان هذا من طرف وزير الصناعة والطاقة آنذاك ولقد تم تسجيله في برنامج خاص بولاية سطيف ستة 1971, ولكن بعد التقسيم الإداري 1974/1975 الذي نتج عنه ميلاد ولاية المسيلة. حيث تم إنشاء هذا المشروع بولاية لمسيلة الذي سجل بعقد مؤرخ في 1975/ 11/ 13 وقد بدأت الأشغال بتاريخ 1977/ 4/ 11 وانتهت سنة1979، وفي 1980/ 12/ 1 تم الدخول الفعلي في الإنتاج[1].

عرفت EATITعدة تطورات أثناء وجودها, وذلك من خلال التحولات التنظيمية، الصناعية، القانونية والمالية التي مرت بها، حيث كانت هذه المؤسسة تابعة إلى المؤسسة الأم وهي سوناتيكس(SONATIX)وفي 1998/ 02/ 22 انتقلت من تبعيتها للمؤسسة الوطنية الصناعيةSONATIXإلى المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية INDITEXوالتي تحتل المرتبة 32 في ترتيب مؤسسات صناعية الأنسجة الصناعية بإفريقيا، حيث كانت

[1] وثائق مقدمة من طرف دائرة التكوين.

مؤسسة EATITأكبر المؤسسات التابعة لها وذلك حسب رقم الأعمال، وقد تطورت المؤسسة لتصبح ما يعرف عبر السنوات الماضية بالمؤسسة الوطنية للأقمشة الصناعية، TINDALالتي اشتغلت وفق نظام العمل المتواصل، إلى أن تم إعادة هيكلتها سنة 2012 فانبثق عنها ما يسمى الآن بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT، حيث أنها تتكفل بما يحتاجه القطاع العسكري من ألبسة وخيم على مستوى التراب الوطني،فحوالي 60 / من إنتاجها موجهة إلى هذا القطاع سنويا[1].

2- بطاقة فنية عن المؤسسة:

1- التسمية

المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية

EntrepiseAigrérienne des Textiles Industriels et Techique « EATIT »

2- العنوان:

المنطقة الصناعية جنوب مدينة المسيلة

BP 52 Zone Industrielle Msila 28000 Algérie(DZ)

Tel : 213 (0) 35 36 48 85 Fax : 213 (0) 35 36 45 51

3- الموقع:

تقع المؤسسة بالمنطقة الصناعية ولاية المسيلة وبالضبط في الجهة الجنوبية للمدينة حيث يحدها شمالا المؤسسة الوطنية للبناء، ومن الشرق مؤسسة سوناطراك، ومن الجنوب المؤسسة العمومية للنقل الحضري بالمسيلة والمؤسسة الوطنية للحديد والإسمنت، ومن الجهة الغربية حي 160 مسكن، وتستحوذ على مساحة إجمالية تقدر بـ329800 متر مربع منها ما يقارب 65561 متر مربع معطاة.

4- الممتلكات:

بالنسبة لممتلكات المؤسسة فهي تحتوي أساسا على مصنع النسيج والأقمشة محل الدراسة، أما عن ممتلكات المؤسسة خارج المصنع فهي تمتلك:

- الإقامة الجامعية للإناث" ملحقة النسيج" بالمسيلة مؤجرة لمديرية الخدمات الجامعية بالمسيلة.
- سكنات وظيفة بحي 124 مسكن بمدينة المسيلة موجهة لعمال المؤسسة مقابل مبلغ رمزي.
- 20 سكن فردي خاص بإطارات المؤسسة والعمال العاديين يقع بجوار المؤسسة.
- 20 سكن فردي خاص للعمال العادين يسكن بهم عمال المؤسسة فقط وتقع بجانب المؤسسة[2].

[1] وثائق مقدمة من طرف دائرة التكوين.

[2] وثائق مقدمة من طرف دائرة التكوين.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة(EATIT)بالمسيلة

الشكل(06): الهيكل التنظيمي لمؤسسةEATIT بالمسيلة

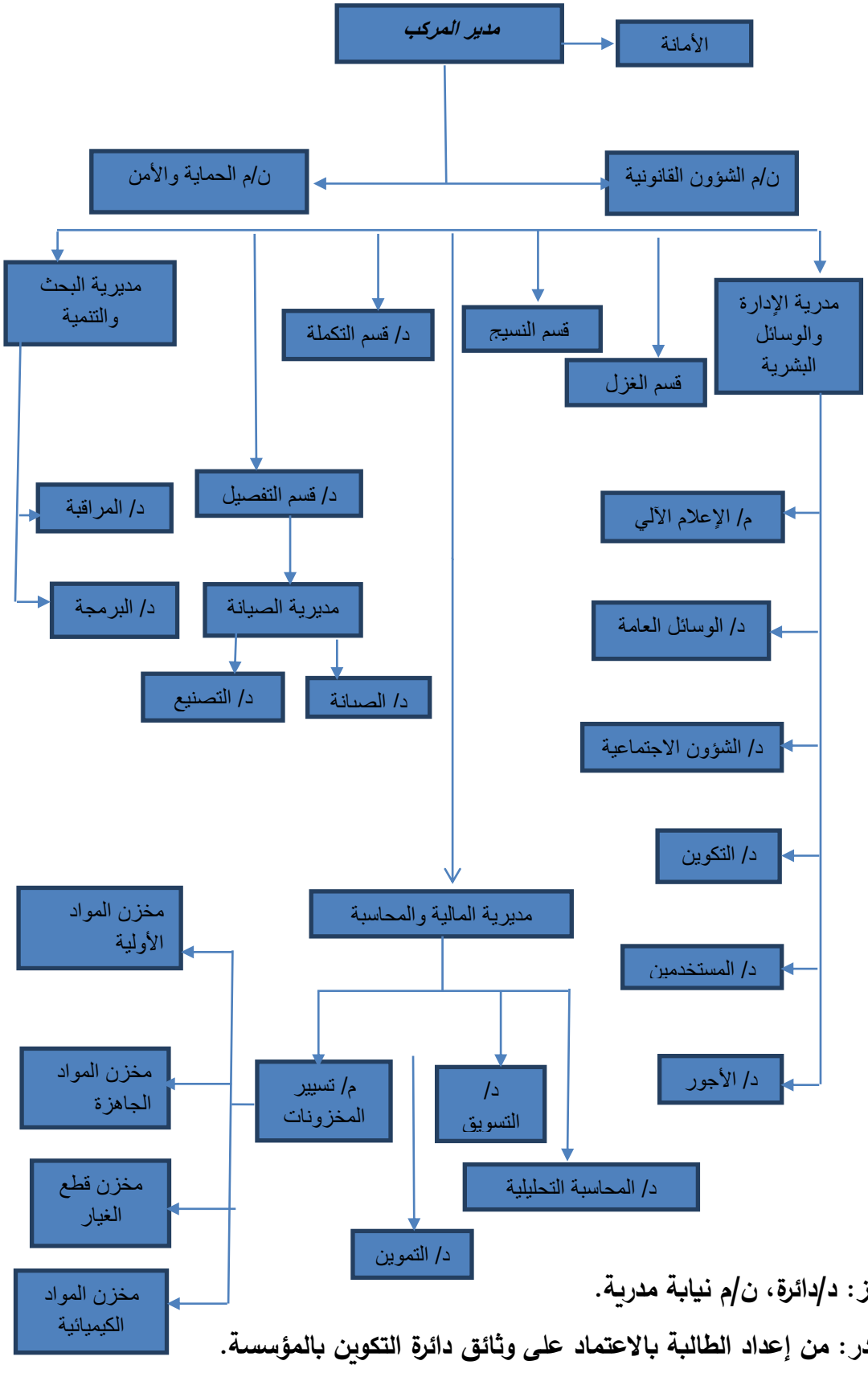

الترميز: د/دائرة، ن/م نيابة مدرية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق دائرة التكوين بالمؤسسة.

2-المهام والوظائف: تمثل المهمة الرئيسية EATITبالمسيلة في إنتاج الأقمشة الصناعية، وعليه لا بد من توفير برنامج إنتاجي يحقق كل سنة وهذا باستعمال وسائل مادية، مالية، وبشرية.

من خلال الهيكل التنظيمي الموضح سابقا يتضح أن المؤسسة تضم عددا كبيرا نوعا ما من المديريات والدوائر، وهذا راجع إلى ضخامة قاعدتها الصناعية، ويمكن شرح الهيكل التنظيمي كالتالي:[1]

2-1 الأقسام الإدارية

1- الإدارة العامة: تعتبر السلطة الأعلى لاتخاذ القرار في المؤسسة ممثلة في الرئيس المدير العام، وتشرف مباشرة على المديريات التالية:

- **الأمانة (السكرتارية):** هي همزة وصل بين مدير المركب وباقي المديريات والمصالح.

- **نيابة مديرية الشؤون القانونية:** تهتم بالأموال القانونية التي تخص المؤسسة كإبرام العقود وحل النزاعات.

نيابة مديرية الحماية والأمن: تشرف هذه الدائرة على حماية ممتلكات المؤسسة وسلامة العمال وهذا وفقا للقوانين المعمول بها بحيث يقوم مساعد الأمن بتنظيم عمل الأفواج وتقديم التقارير اليومية والأسبوعية للإدارة, بإضافة إلى الإشراف على التنظيف الداخلي للورشات التي تحتوي على مواد خطيرة.

2- مديرية الإدارة والوسائلD.A.M: تشرف على المصالح التالية:

- **دائرة الإعلام لآلي:** تعتبر من بين أهم مصالح المؤسسة لأنها تهتم بمعالجة حفظ المعلومات.

- **دائرة الوسائل العامة:** تهتم بكل ما له علاقة مع الوسائل المادية للمؤسسة.

- **دائرة الشؤون الاجتماعيةD.A.S.C:** تشرف على جميع البرامج الثقافية، الرياضية، والاجتماعية التي تهم العمال.

- **دائرة التكوين:** تعمل هذه الدائرة على تكوين ومتابعة وتحسين المستوى المهني للعاملين في مختلف الورشات الداخلية للمؤسسة.

- **دائرة المستخدمين:** تعمل هذه الدائرة على تسيير الموارد البشرية، وذلك بوضع البرامج للتوظيف، الترقية، التأخير، التحفيز، تقييم الأداء وتحسين ظروف العمل، كما تشارك في النمو والتسيير الاستراتيجي للمؤسسة، وتساعد في تحقيق الأهداف المتوسطة وطويلة المدى، وتعتبر ركن أساسي من أركان الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما تقوم بمتابعة ملفات العمال فيما يخص الشؤون الاجتماعية من زواج ازدياد وغيرها بالإضافة إلى ذلك تتم في هذه الدائرة معالجة الأجور وتحضيرها واستخراج اليوميات وأوامر الدفع ومختلف التصريحات الشهرية والسنوية الخاصة بتسيير العمال، وهي المشرفة على ملفات العمال.

[1] وثائق مقدمة من طرف دائرة التكوين.

- **دائرة الأجورD.S:** وتتم في هذه الدائرة معالجة الأجور وتحضيرها واستخراج اليوميات وأوامر الدفع ومختلف التصريحات الشهرية الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي ومديرية الضرائب.

3- مديرية البحث والتنمية D.R.D: تضم الدوائر التالية:

- **دائرة المراقبة D.C:** ودورها الرقابة على المخرجات لتحديد رتبتها على جميع الأقسام الإنتاجية.

- **دائرة البرمجةD.P:** تعتبر هذه الدائرة عمدة الإنتاج، حيث تشرف على تنفيذ برنامج الإنتاج السنوي لتحقيق الأهداف المرسومة، ومعالجة الإنحرافات عن الخطة المتوقعة.

4- مديرية المالية والمحاسبةD.C.F: تشرف على كل مدا خيل ومصاريف المؤسسة، وذلك بتحديد النتائج في كل فترة، كما تشارك في وضع التقديرات في الفترات اللاحقة وتوفير الاحتياجات المالية المثلى على المدى القصير، المتوسط والطويل، وتعتبر من أهم المديريات حيث تشرف على كافة العمليات التي تتم داخل المؤسسة ومراقبة كامل العمليات المصرفية من أهم المقبوضات والمدفوعات وتتكون من الدوائر التالية:

- **دائرة المحاسبة التحليليةD.C.A:** حيث تقوم هذه الدائرة ب:

- إجراء القيود المحاسبية لجميع المبيعات والخدمات في اليومية؛

- مكلفة بإجراء القيود الخاصة بالتنازلات ما بين الوحدات ومراقبة مدخلات المخزون من حيث السعر والكمية وتحديد السعر المرجعي وإشعار الدائن والمدين؛

- تقوم بتجميع كل العمليات التي قامت بها الدوائر والفروع وتدوينها؛

- يقوم هذا الفرع بإجراء القيود المحاسبية الخاصة بالأجور.

- **دائرة التسويقD.M:** حيث تتكفل هذه الدائرة بعملية بيع المنتجات وتسويقها إلى السوق الوطنية، بالإضافة إلى تصدير بعض الأنواع إلى الأسواق الدولية.

- **دائرة التموين:** تهتم بتحضير المزايدات الدولية لتموين المؤسسة بالمواد الأولية مثل القطن الطبيعي والمواد الكيماوية ومواد التلوين.

- **دائرة تسيير المخزون D.G.S:** تقوم هذه الدائرة بتموين المؤسسة بكل المواد اللازمة لعملية الإنتاج، وتهتم هذه الدائرة باستقبال المواد والمنتجات وتخزينها سواء داخل المؤسسة أو خارجها وفقا للحجم الأمثل الذي يضمن استمرارية النشاط وتفادي الانقطاع في المخزون، وتتألف من المخزونات التالية: مخزون المواد الكيميائية، مخزون قطع الغيار، مخزون المواد الجاهزة، مخزون المواد الأولية.

2-2 الأقسام الإنتاجية: تعتبر القلب النابض للمؤسسة وتضم:

1- قسم الغزل(D/S FILATURE): يعتبر هذا القسم مهم بالنسبة للمؤسسة وهذا نظرا لمساهمته في استمرار العملية الإنتاجية، يتكون من مجموعة من المغازل والمقدر عددها ب 29376 مغزل وتتمثل الوظيفة الأساسية له في غزل القطن حيث يتم فيه خلط وتنظيف القطن ثم برمه وغزله ثم يجمع ويرحل إلى القسم الموالي, يشتغل بقسم الغزل 99 عامل منها 16 عامل دائم و 80 عامل متعاقد و 03 عامل في إطار العقود المدعمة.

2- قسم النسيج (D/S TISSAGE): يستخدم الخيوط الناتجة من مرحلة الغزل، وفي هذه الدائرة المخصصة في نسيج الأقمشة مختلفة الألوان والأشكال توجد بها ماكينات خاصة بالنسيج حيث يبلغ عددها 349 ماكينة، ويشتغل بهذا القسم 128 عامل من بينهم 32 عامل دائم و93 عامل متعاقد و03 في إطار العقود المدعمة.

3- قسم التكملة(D/S FINISSAGE) : تختص هذه المديرية بصباغة الأقمشة، الغسل، التبييض، والمعالجة الكيمياوية للأقمشة المضادة للحرائق ومنع التآكل، وهي تهدف إلى تحسين مظهر الأقمشة، حيث يوجه قسم كبير من هذا القماش إلى القطاع العسكري، ويشتغل بهذا 35 عامل منها 16 عامل دائم و29 عامل متعاقد.

4- قسم الخياطة والتفصيل(D/S CONFECTION): إن هذا القسم لا يقل أهمية عن باقي الأقسام، إذ يهتم بتفصيل وخياطة القماش المنتج والمعالج حسب الطلبيات فقط, حيث يتم تجهيزها على شكل خيم، أغطية سيارات والشاحنات والمضلات وغيرها من المنتجات، وينقسم إلى الرسم، التقطيع، التلحيم، الخياطة، ويشتغل بهذا القسم 52 عامل منهم 18 عامل دائم و30 عامل متعاقد و04 عامل في إطار العقود المدعمة، يشغلون بصفة مؤقتة فقط.

5- قسم الصيانة(D/S MAINTENANCE): يعتبر هذه المديرية الاكثر أهمية بالنسبة لأقسام الإنتاج الأخرى، وهذا نظرا لمساهمتها في استمرار العملية الإنتاجية، وهي المسؤولة عن ضمان الوضعية الجيدة للمعدات التقنية والآلات وصيانتها من التلف والعطب، وتقوم أيضا بصنع بعض قطع الغيار التي لا تتوفر في السوق الوطنية، يشغل بهذه المديرية 55 عامل منها 30 عامل دائم و 24 عامل متعاقد و 01 في إطار العقود المدعمة، وتتكون من دائرتي الكهرباء والتصنيع.

3- خصائص الهيكل التنظيمي للمؤسسة (EATIT)بالمسيلة

إن الهيكل التنظيمي صمم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، حيث توجد هناك علاقة قوية من خلال قنوات الاتصال بين مراكز إصدار المعلومات ومراكز التنفيذ محددة من خلال شبكة اتصالات اعتمدت لتسهيل عملية التسيير والإشراف والرقابة.

يعكس الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة جوانب متعددة أهمها:

- تعريف وتحديد المسؤوليات والمهام عن طريق تمثيل الأنشطة في وحدات إدارية؛

– تحديد السلطات من حيث التنفيذ أو الاستشارة أو مركزية أو مركزية تفويض السلطة؛

– هيكل آلي حيث سلطة اتخاذ القرار مركزية، حيث أن كل فرد في مؤسسة EATITيعرف مسؤوليته، وكل وظيفة من الوظائف منفصلة عن غيرها؛

– وجود تداخل في بعض المناصب لا تظهر في الهيكل التنظيمي، فعلى سبيل المثال بين دائرة الأجور ودائرة المحاسبة التحليلية فهما تهتمان بمعالجة الأجور في نفس الوقت؛

– طغيان الجانب الرسمي في التنظيم وعدم الاعتماد على فرق العمل.

المطلب الثالث: طبيعة وأهداف نشاط المؤسسة

1- طبيعة نشاط المؤسسة

من خلالاسم المؤسسة تبين لنا نشاطها الأساسي هو صناعة وتوزيع الأقمشة الصناعية وهي تنتمي للصناعات الخفيفة، وتحتوي على أربع أقسام وهي:

– قسم الغزل, قسم النسيج, قسم التكملة, قسم الخياطة والتفصيل.

حيث تقوم الأقسام الإنتاجية بإنتاج المنتجات التالية:

القماش (TEXTILE) والذي يوجه لصناعة الأغطية والخيم، منتجات مختلفة (قماش مفصل) (TEXTITE CONFECTION) كالخيم بمختلف الأحجام، ومختلف أغلفة السيارات والشاحنات والمضلات، الخيط بحيث ينتج الخيط بأنواع عديدة ومتنوعة ذات الاستخدامات المخلفة ويستعمل في إنتاج هذه المنتجات مواد أولية أساسية تتمثل في القطن الطبيعي، بالإضافة إلىالصباغات والمواد الكيميائية.

يكتسب نشاط المؤسسة طابع إنتاج تسوقي، فهي تقوم بالإنتاج حسب الطلب (أي كل ما ينتج يباع)، وتعتبر موردا للعديد من المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، ووحدات الخياطة والخواص.

أما فيما يخص التصدير فلم تجر إلا تجربتين كانتا ضمن تسوية الديون تجاه روسيا وبلغاريا[1].

2- أهداف المؤسسة:

إن النشاط الرئيسي الذي نشأت من أجله المؤسسة هو إنتاج الأقمشة الصناعية, لذلك فهي تسعى من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ومنها[2]:

- توفي الكميات المناسبة من المنتجات لتغطية احتياجات السوق المحلية؛
- جلب العملة الصعبة عن طريق التصدير؛

[1] وثائق مقدمة من طرف دائرة التكوين.

[2] وثائق مقدمة من طرف دائرة التكوين.

- تلبية رغبات المستهلين على المستوى الوطني, والحرص على النوعية الجيدة للمنتجات؛
- مطابقة منتجاتها للمعايير الدولية؛
- تقديم منتجات تتميز بالقوة والتضخم الملائم؛
- التحكم في تقنية2i ما يميز مؤسسة EATIT بالمسيلة عن غيرها من المؤسسات الناشطة في هذه الصناعة هو التحكم في تقنية 3i ويقصد بها:

- **عدم النفاذية(imputrescibilité):** أي أن القماش مقاوم لمرور الماء من خلاله.

- **عدم الاحتراق(ignifugation):** أي المقاومة للاحتراق، فمنتجات EATIT تتطلب مدة طويلة لتتوسع النيران فيها في حالة حدوث الحريق.

- **عدم الإهتزاز(التلف)(imperméabilité):** أي المقاومة للعوامل الطبيعية والبقاء أطول فترة. وقبل إنشاء الشركة كانت الجزائر بحاجة إلى المواد النسيجية باعتبارها مهمة في الاقتصاد الوطني، وقد كانت تلبي احتياجات الداخلية عن طريق الاستيراد من الخارج وبالتالي دفع مجموعة من المصاريف والتكاليف بالعملة الصعبة من أجل تلبية طلبات المستهلكين، لذلك قررت الدولة إنشاء مؤسسة مختصة في الأقمشة الصناعية لتلبية مختلف الاحتياجات المحلية من هذه المادة، وعليه أصبحت مؤسسة EATITتحتل مكانة بارزة في تلبية متطلبات القطاعات من المادة التي تنتجها، خصوصا القطاع العسكري.

3- المشاكل التي تواجه المؤسسة:

من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسة نجد:

- الديون المالية المتراكمة نتيجة تحمل أعباء فروع سابقة كانت تنتمي لمجمع SONATIX؛
- عدم توفير السيولة اللازمة داخل صندوق المؤسسة؛
- ارتفاع المصاريف المالية نتيجة للديون البنكية التي حملت على المؤسسة بعد الإصلاح كونها المؤسسة الأم؛
- ارتفاع نسبة تعطل معدات الإنتاج مما خلق مشاكل من ناحية الصيانة (الوقت, التكاليف)؛
- المصنع يعمل بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 30%مما يوجد هدر للطاقة الإنتاجية[1].

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية(EATIT)بالمسيلة

[1] مقابلة مع رئيس دائرة التسويق بالمؤسسة بتاريخ/2019/04/14

في هذا المبحث سنقوم بتحليل القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة، وذلك وفقا لطرق التي تناولناها في الفصل السابق.

المطلب الأول: التحليل المالي لميزانية المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية(EATIT)بالمسيلة

في هذا المطلب سنقوم بعرض جانب ميزانية الأصول و الخصوم للمؤسسة محل الدراسة

1-إعادة عرض الميزانية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة لأغراض التحليل المالي:

الجدول رقم(13): الميزانية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية(EATIT) بالمسيلة- خصوم.

الخصوم	2016/12/31	2017/12/ 31
الأموال الخاصة:		
رأس المال الصادر.		
رأس المال غير المطلوب.		
العلاوات والاحتياطات.		
فارق إعادة التقييم.		
فارق المعادلة.		
النتيجة الصافية.	(-202 943 646 ,83)	(-159 453 328 ,86)
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد.	22 767 542 ,65	(-621 469 896 ,03)
المجموع1	1 785 046 072 ,72	804 341 718 ,38
الخصوم غير الجارية.		
القروض والديون المالية.	458 321 219 ,50	458 321 219 ,50
الضرائب (المؤجلة الخصوم).	19 876 334 ,82	19 789 075 ,48
الديون الأخرى غير الجارية.		
	107 663 168 ,86	108 122 428 ,56

المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا.		
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	585 860 723 ,18	586 232 723 ,54
الخصوم الجارية:		
الموردون والحسابات الملحقة.	372 707 239 ,92	324 857 330 ,88
الضرائب.	6 757 738 ,81	7 447 276 ,25
الديون الأخرى.	394 924 326 ,36	1 419 517 250 ,58
خزينة الخصوم.		
مجموع الخصوم الجارية(3)	774 389 305 ,09	1 751 821 857 ,71
المجموع العام للخصوم	3 145 296 100 ,99	3 142 396 299 ,63

المصدر:من إعداد الطالبة نقلا من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم(14): الميزانية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية(EATIT) بالمسيلة- أصول

الأصول	2017/12/31	2016/12/31
الأصول غير الجارية:		
فارق الشراء.		
التثبيتات غير المادية	**71 200 ,02**	**106 800 ,20**
التثبيتات المادية		
أراضي.	722 478 854 ,97	722 478 854 ,97
مباني.		
تثبيتات مادية أخرى.	**333 095 745 ,54**	**345 246 432 ,17**
تثبيتات في شكل امتياز.		
تثبيتات جاري إنجازها	**58 369 137 ,44**	**62 285 892 ,31**

التثبيتات المالية	1 035 150 821 ,51	1 027 772 020 ,49
السندات الموضوعة موضع المعادلة-المؤسسات	-	-
المشاركة.	-	-
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة.	19 000 ,00	20 000 ,00
سندات أخرى مثبتة.	40 220 072 ,76	40 220 072 ,76
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية.		
ضرائب مؤجلة على الأصل.		
مجموع الأصول غير الجارية	**2 198 130 072 ,72**	**2 189 404 832 ,24**
الأصول الجارية:		
المخزونات والجاري إنجازها.	**435 996 648 ,25**	**548 179 396 ,01**
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة.	-	-
الزبائن.	353 347 920 ,14	256 639 867 ,76
المديون الأخرون.	15 212 889 ,44	16 834 240 ,48
الضرائب.	11 015 505 ,97	9 337 890 ,92
الأصول الجارية الأخرى.	-	-
الموجودات وما يماثلها	-	-
توظيفات وأصول مالية جارية.	128 693 263 ,11	124 899 873 ,58
الخزينة.	-	-
مجموع الأصول الجارية.	**944 226 226 ,91**	**955 891 268 ,75**
المجموع العام للأصول.	**2 142 396 299 ,63**	**3 145 296 100 ,99**

المصدر: من إعداد الطالبة نقلا من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

1-1 إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة لأغراض التحليل المالي:

الجدول رقم(15): الميزانية الوظيفية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة لسنة 2107

الاستخدامات الثابتة:		**الموارد الثابتة:**	
التثبيتات غير المادية	**71 200 ,02**	**الأموال الخاصة**	**-180 176 104 ,18**
التثبيتات المادية	**111 943 737 ,95**	رأس المال الصادر	-
أراضي	722 478 854 ,97	العلاوات والاحتياطات	-

مباني	333 095 745 ,54	فارق إعادة التقييم	-
تثبيتات مالية أخرى	58 369 137 ,44	النتيجة الصافية	-
تثتيتات في شكل امتياز	**035 150 821 ,51**	رؤوس الأموال الخاصة –	-
التثبيتات المالية	**42 120 072 ,76**	ترحيل من جديد	202 943 646 ,83-
المساهمات الأخرى والحسابات	-	**الخصوم غير الجارية**	22 767 542 ,65
الدائنة الملحقة		القروض والديون المالية	**565 984 388 ,36**
القروض والأصول المالية الأخرى	19 000 ,00	المؤونات والمنتجات	458 321 219 ,50
غير الجارية		المدرجة في الحسابات	107 663 168 ,86
ضرائب مؤجلة على الأصل	40 220 072 ,76	سلفا	
مجموع الاستخدامات الثابتة	**189 285 832 ,24**	**مجموع الموارد الثابتة**	**385 808 284 ,18**
الأصول المتداولة للاستغلال		**الخصوم المتداولة للاستغلال**	
المخزونات الجاري انجازها .	548 179 396 ,01	الموردون والحسابات	372 707 239 ,92
الزبائن.	256 639 867 ,76	الملحقة.	
الضرائب.	9 337 890 ,92	الضرائب.	6 757 738 ,81
		التسبيقات الجارية.	-
مجموع الأصول المتداولة للاستغلال	**814 157 154 ,69**	**مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال**	**379 464 978 ,73**
الأصول المتداولة خارج الاستغلال		**الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	
المدينون الآخرون (تسبيقات)	16 834 240 ,48	**عمليات المجمع**	
مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال	**16 834 240 ,48**	**مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	
الخزينة– الأصول		الخزينة – الخصوم	
توظيفات وأصول مالية جارية	124 899 873 ,58	خزينة الخصوم	-
الخزينة.			
مجموع الخزينة – الأصول	**124 899 873 ,58**	**مجموع الخزينة – الخصوم**	-

المصدر: من إعداد الطالبة.

2- مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة:

2-1 مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

الجدول رقم(16): حساب رأس المال العامل الصافي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسية من أعلى الميزانية.

البيان	2016	2017
الأموال الدائمة	1 390 574 441 ,54	23 709 067 795 ,9
الأصول الثابتة	2 198 130 072 ,72	2 189 404 832 ,24
رأس المال العامل الصافي	-807 555 631 ,18	1 815 019 963 ,66

المصدر: من إعداد الطالبة.

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية – الخصوم الجارية.

الجدول رقم(17): حساب رأس المال العامل الصافي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة من أسفل الميزانية.

البيان	2016	2017
أصول جارية	944 266 226 ,91	955 891 268 ,75
خصوم جارية	1 751 821 857 ,71	774 389 305 ,09
رأس المال العامل الصافي	-807 555 631 ,18	1 815 019 963 ,66

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول رقم (17) نجد أن رأس المال العامل الصافي سالب في 2013 حيث بلغ (18, 631 555 807-)، يشير هذا إلى أن المؤسسة لا تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية، كذا تعجز على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية، أما في سنة 2017 حققت المؤسسة رأس مال عامل صافي موجب وصل(66, 963 019 815 1)، أي قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها المتوسطة وطويلة الأجل (الاستثمارات) باستخدام مواردها المتوسطة وطويلة الأجل، وكذا تمويل كافة استثماراتها وتحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجات قصيرة الأجل.

2- 2 مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

- رأس المال العامل (ر.م.ع)

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة.

الجدول رقم: (18) حساب رأس المال العامل الوظيفي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة

البيان	2016	2017
الموارد الثابتة	1 390 574 441 ,92	2 370 906 795 ,9
الاستخدامات الثابتة	2 198 130 072 ,72	2 189 404 832 ,24
رأس المال العامل الوظيفي	-807 555 630 ,8	18 501 963 ,66

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي سالب في سنة 2016 هذا يعني أن جزء من الاستخدامات الثابتة تم تمويله بالموارد المتداولة، مما يجعل المؤسسة في خطر مالي، أما في سنة 2017 كان موجبا مايدل على أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، هذا مايعطي أمانا للمؤسسة مبدئيا.

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال.

الجدول رقم: (19) حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة

البيان	2016	2017
الأصول المتداولة للاستغلال	800 360 074 ,36	9 337 890 ,92
الخصوم المتداولة للاستغلال	1 751 821 857 ,71	774 389 305 ,09
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	-951 617 783 ,35	-765 051 414 ,17

المصدر: من إعداد الطالبة .

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

الجدول رقم: (20) حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة

البيان	2016	2017
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	15 212 889 ,44	16 834 240 ,48
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	1 585 264 943 ,27	1 761 222 176 ,45
احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال	-7 570 052 053 ,83	-1 744 387 935 ,97

المصدر: من إعداد الطالبة.

- احتياجات رأس المال العامل (إ.ر.م.ع)

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال - احتياجات رأس المال العال خارج للاستغلال.

الجدول رقم: (21) حساب رأس المال العامل للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة.

البيان	2016	2017
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	**-951 617 783 ,35**	**-765 051 414 ,17**
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	**-7 570 052 053 ,83**	**-1 744 387 935 ,97**
احتياجات رأس المال العامل	**6 618 434 270 ,49**	**9 793 365 521 ,8**

المصدر: من إعداد الطالبة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل موجب في كلتا السنتين،هذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من الرفع في مستوى رأس المال العامل ، وكذا قدرتها على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها.

- الخزينة الصافية

الخزينة الصافية= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم: (22) حساب الخزينة الصافية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة

البيان	2016	2017
رأس المال العامل	-807 555 630 ,8	1 815 019 963 ,66
احتياجات رأس المال العامل	6 618 434 270 ,49	9 793 365 521 ,8
الخزينة الصافية	-7 425 989 901 ,29	-7 978 345 558 ,14

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول المبين الرقم (22) نجد أن الخزينة سالبة في كلتا السنتين ففي سنة 2016 نلاحظ احتياج رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل هذا يبين أن المؤسسة لم تستطيع الحصول على رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها (قروض بتكية)،على خلاف سنة 2017 رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل هذا يدل على تسجيل فائض في خزينة الأصول والموارد الدائمة على احتياجات الدورة.

حوصلة لمؤشرات التوازن المالي

نلاحظ من خلال السنتين السابقتين أن رأس المال العامل كان في نزايد ملحوظ مقارنة بسنة 2016 الذي كان فيها أقل من الصفر هذا مايدل على أن موارد دورة الاستثمار أقل من استخدامات الاستثمار، على خلاف سنة 2017 أكبر من الصفر ومواردورة الاستثمار أكبر من استخدامات الاستثمار.

بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل كان في تزايد خلال السنتين وهو أكبر من رأس المال العامل.

الخزينة الصافية نلاحظ أنها في تناقص بطئ وبما أن رأس المال العامل فهذا يعني أنه لدينا فائض في خزينة الأصول.

3- النسب المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة:

3 -1 نسب السيولة:

$$\text{التداول نسبة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

الجدول رقم(23): حساب نسب التداول للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
الأصول الجارية	944 266 226 ,91	955 891 268 ,75
الخصوم الجارية	1 751 821 857 ,71	774 389 305 ,09
نسبة التداول	0 ,539	1 ,234

المصدر: من إعداد الطالبة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن نسبة التداول0, 539 في سنة 2016 وهي أقل من الواحد هذا يعدل على أن المؤسسة تعاني مشاكل سداد التزاماتها وأن الأصول الجارية لاتغطي الخصوم الجارية، للترفع إلى 1 ,234 في سنة 2017 وهي أكبر من الواحد هذا يعني أن الأصول المتداولة تمول الخصوم المتداولة مع جزء من الأموال الدائمة.

- **نسبة السيولة السريعة=** (الأصول الجارية – المخزون) /الخصوم الجارية.

الجدول رقم(24): حساب نسبة السيولة السريعة للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة.

البيان	2016	2017
الأصول الجارية – المخزون	508269578,7	407711872,7
الخصوم الجارية	1 751 821 857 ,71	774 389 305 ,09
السيولة السريعة	0,290	0,526

المصدر: من إعداد الطالبة.

تبين من خلال الجدولرقم (24) أن نسبة السيولة السريعة تتراوح ما بين290, 0 في سنة 2016 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسب المعيارية بين 3, 0 و 5, 0، فهذا يدل على أن الأصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية على خلاف سنة 2017 فتتراوح بين 526, 0 يعني هذا أن الأصول سريعة التحول تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات ومايماثلها}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

الجدول رقم(25): حساب نسبة النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة.

البيان	2016	2017
الموجوداتوما يماثلها	128 293 263 ,11	124 899 875 ,58
الخصوم الجارية	1 751 821 857 ,71	774 389 305 ,09
نسبة النقدية	0 ,073	0 ,161

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول المبين رقم (25) أن نسبة سيولة النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية ارتفعت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، هذا ما يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل في تواريخ حدوثها. ولا تتوفر لديها نقدية كافية وهي تعتبر مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة.

3- 2 نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي:

- **نسبة التمويل الخارجي للأصول=** (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / إجمالي الأصول.

الجدول رقم(26): حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة.

البيان	2016	2017
الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية	2 338 054 581	1 360 250 028
إجمالي الأصول	3 142 396 299 ,63	3 145 296 100 ,99
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0 ,744	0 ,432

المصدر: من إعداد الطالبة.

تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير أكثر من اعتمادها على الملاك، فبالنسبة لسنة 2016 تقدر نسبة الاقتراض (744, 0)، أما في سنة 2017 فهي تقدر (432, 0). مما يتضح أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، الذي سيأدي إلى زيادة الأعباء الثابتة وفي المخاطر التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم.

– **نسبة المديونية الكاملة=** (الخصوم الجارية +الخصوم غير الجارية) /الأموال الخاصة.

الجدول رقم(27): لحساب المديونية الكاملة للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة.

البيان	2016	2017
الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية	2 338 054 581	1 360 250 028
الأموال الخاصة	804 341 718 ,38	1 785 046 072 ,72
نسبة المديونية الكاملة	2 ,906	0 ,762

المصدر: من إعداد الطالبة.

من الملاحظ أن نسبة المديونية الكاملة بالسنبة للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية كانت أكبر من الواحد في سنة 2016، حيث بلغت النسبة إلى (906, 2)، ومنه نستنتج أن المؤسسة في وضع متوازن بين أموال الغير والأموال الخاصة، أما في سنة 2017 تنخفض هذه النسبة لتصل إلى (762, 0)، وهذا يعتبر خطر على وضعيتها المالية لأنها تعتمد على الأموال الخاصة لتمويل ممتلكاتها.

$$\text{الأجل قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم(28): حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
الخصوم الجارية	1 751 821 857 ,71	774 389 305 ,09
الأموال الخاصة	804 341 718 ,38	1 785 046 072 ,72
نسبة المديونية قصيرة الأجل	2 ,178	0 ,434

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المديونية قصيرة الأجل للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية، يبدو أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الخصوم الجارية لتعويض العجز الكبير في الأموال الخاصة، حيث بلغت نسبة المديونية قصيرة الأجل 8, 217% في سنة 2016، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في سنة 2017 لتصل إلى 4, 43% وهو بعيد قليلا من النسبة النمطية لهذا المعدل 40%.

3 -3 نسب النشاط:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجدول رقم(29): حساب معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة.

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
إجمالي الأصول	3 142 396 299 ,63	3 145 296 100 ,99
معدل دوران إجمالي الأصول	0 ,183	0 ,221

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول رقم (29) نلاحظ أنه فيما يخص معدل دوان إجمالي الأصول فإن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره (183, 0 . 221, 0) خلال سنتي الدراسة على التوالي والملاحظ أن المعدل في ارتفاع بين السنتين وهو ما يعني ان كفاءة الإدارة في إستثمار الموارد المتاحة في تحسن مستمر.

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

الجدول رقم(30): حساب معدل دوران الأصول غير الجارية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة والتقنيةEATIT بالمسيلة.

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
الأصول غير الجارية	2 189 130 072 ,72	1 189 404 832 ,24
معدل دوران الأصول غير الجارية	0 ,262	0 ,585

المصدر: من إعداد الطالبة.

فيما يتعلق بمعدل دوران الأصول غير الجارية فإن كل دينار مستثمر في الأصول غير الجارية قد أسهم في تحقيق رقم أعمال قدره (262, 0. 585, 0) خلال السنتين على التوالي والملاحظ أنه في ارتفاع ملحوظ.

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$$

الجدول رقم(31): حساب معدل دوران الأصول الجارية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
الأصول الجارية	944 266 226 ,91	955 891 268 ,75
معدل دوران الأصول الجارية	0 ,608	0 ,728

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول يلاحظ أنه في سنة 2016 حققت المؤسسة رقم أعمال قدره (608, 0) لكل دينار مستثمر، ولكن في سنة 2017 ارتفع رقم الأعمال بنسبة (720, 0)، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية لتوليد المبيعات.

$$\text{معدل دوران والذمم فترة التحصيل} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رصيد الذمم}}$$

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

الجدول رقم(32): حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة.

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
رصيد الذمم	353 347 920 ,14	256 639 867 ,76
معدل دوران الأصول الجارية	1 ,624	2 ,712
فترة التحصيل	224 يوما تقريبا	135 يوما تقريبا

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول رقم (32) نجد أن كل دينار مستثمر في تقديم ائتمان للعملاء قد حقق رقم أعمال قيمته 712, 2دج في مقابل 624, 1دج في السنة السابقة، وهو ما ساهم في تحسن معدل دوران الأصول الجارية، وبعبارة أخرى، أن السياسة الائتمانية للمؤسسة تتجه أكثر نحو السرعة في تحصيل الديون، حيث انخفضت فترة التحصيل من 224 يوما في سنة 2016 إلى 135 يوما في سنة 2017.

- معدل دوران النقدية:

$$\text{معدل دوران النقدية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الموجودات ومايماثلها}}$$

الجدول رقم(33): حساب معدل دوران النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
الموجودات وما يماثلها	128 293 263 ,11	124 899 875 ,58
معدل دوران النقدية	4 ,471	5 ,573

المصدر: من إعداد الطالبة.

من المعروف أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا يتعين القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة. وكما نلاحظ أن هناك ارتفاع في معدل دوران النقدية من 471, 0 مرة سنة 2016 إلى 573, 5 مرة في سنة 2017.

المطلب الثاني: التحليل المالي لحساب النتائج للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية(EATIT)بالمسيلة

سنتناول في هذا المطلب جدول حسابات النتائج على واقع المؤسسة محل الدراسة من الناحية التحليلية.

1- إعادة عرض حسابات النتائج للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة لأغراض التحليل المالي:

الجدول رقم(34): حسابات النتائج للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة.

البيان	2016/12/31	2017/12/31
رقم الأعمال.	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها(قيد الصنع).	38- 340 866 ,94	64 229 725 ,38
الإنتاج المثبت.		
إعانات الإستغلال.		
1. إنتاج السنة المالية.	535 322 398 ,83	760 312 066 ,87
المشتريات المستهلكة.	311- 672 634 ,34	519- 515 981 ,22
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	44- 116 964 ,77	33- 326 831 ,69
2. إستهلاك السنة المالية.	355- 789 599 ,11	552- 842 812 ,91
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2).	179 532 799 ,72	207 469 253 .96
أعباء المستخدمين.	454- 062 530 ,17	385- 406 427 ,79
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	5- 850 300 ,34	7- 013 610 ,91
4. الفائض الخام للاستغلال.	280- 380 030 ,79	184- 950 784 ,74
المنتجات العملياتية الأخرى.	2 360 763 ,96	5 755 946 ,93
الأعباء العملياتية الأخرى.	2- 522 505 ,94	1- 530 585 ,56
المخصصات للإهتلاكاتوالمؤونات وخسائر القيمة.	20- 835 070 ,66	1- 405 874 ,58
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.		
	141 293 533 ,96	459 259 ,70

5. النتيجة العملياتية.	-160 083 309 ,47	-203 627 038 ,25
المنتوجات المالية.	1 783 925 ,26	1 998 647 ,32
الأعباء المالية.	-1 153 944 ,65	-1 270 255 ,45
6. النتيجة المالية.	629 980 ,61	728 391 ,87
7. النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6).	-159 453 328 ,86	-202 943 646 ,38
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية.		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية.	680 760 622 ,01	
مجموع منتجات الأنشطة العادية.		768 525 920 ,82
مجموع الأعباء العادية.	-840 213 950 ,87	-971 469 567 ,20
8. نتيجة الصافية الأنشطة العادية.	-159 453 328 ,86	-202 943 646 ,38
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيينها).		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيينها).		
9. النتيجة غير العادية.		
10. صافي نتيجة السنة المالية	-159 453 328 ,86	-202 943 646 ,38

المصدر: من إعداد الطالبة نقلا من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

2- نسب الربحية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة:

2-1- نسب ربحية المبيعات:

$$\text{نسبة الفائض الخام للاستغلال} = \frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

الجدول رقم(35): حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
الفائض الخام للاستغلال	- 280 380 030 ,79	- 184 950 784 ,74
رقم الأعمال	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
نسبة الفائض الخام للاستغلال	- 0 ,489	- 0 ,266

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول رقم (35) نجد معدل الفائض الخام للاستغلال بـ (489, 0-) في سنة 2016، هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 489, 0- دج بعد دفع كل من الموردين الخارجيون والعمال والضرائب والرسوم، أما بالنسبة لسنة 2017 يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال بـ (266, 0-). وهذا مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة.

$$\text{نسبة نتيجة الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

الجدول رقم(36): حساب نسبة نتيجة الاستغلال للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة.

البيان	2016	2017
نتيجة الاستغلال	- 160 083 309 ,47	- 203 627 038 ,25
رقم الأعمال	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
نسبة نتيجة الاستغلال	0- ,279	0- ,293

المصدر:من إعداد الطالبة.

نجد من خلال الجدول رقم (36) أعلاه أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0- ,279 دج من نتيجة الاستغلال، أي تحمل التآكل المادي والمعنوي في قيمة الاستثمارات (دفع الضرائب والرسوم، العمال والموردون)، واستبعاد مخصصات الإهتلاكاتوالمؤونات وخسائر القيمة، وبمقارنة هذه النسبة مع السنة السابقة نجدها في تزايد ولكن بقت سالبة، وهذا يعني أن المؤسسة تحقق خسارة من نشاطها الاستغلالي.

$$\text{نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب} = \frac{\text{نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب}}{\text{رقم الأعمال}}$$

الجدول رقم(37): حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
النتيجة الجارية قبل الضرائب	159- 453 328 ,86	- 202 943 646 ,38
رقم الأعمال	573 663 265 ,77	696 082 341 ,49
نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب	0- ,278	0- ,292

المصدر: من إعداد الطالبة.

2-1 نسب المردودية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}.$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{المالية المصاريف}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

الجدول رقم(38): حساب المردودية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
المردودية المالية	0, 198-	0, 114-
المردودية الاقتصادية	**0.706-**	**0.461-**

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول رقم (38) أعلاه تبين المردودية المالية عن المعدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة، أما المردودية الاقتصادية فتين لنا أن المؤسسة مدى تراجع وتهاون المؤسسة في استخدام الموارد لجلب الأرباح ، والتي على أساها يمكن للمستثمر اتخاذ القرارات المناسبة ، فمن خلال الجدول نلاحظ أنها غير ملائمة وجيدة وهي في تراجع ملحوظ خلال سنتي الدراسة .

المطلب الثالث: التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية() بالمسيلة

سنشير في هذا المطلب إلى عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة، إن توفرت لدينا المعلومات الكافية.

1- إعادة عرض قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية() بالمسيلة لأغراض التحليل المالي

الجدول رقم(38): جدول قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة.

البيان	2016/12/31	2017/12/31
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.	117 462 257 ,25	103 207 002 ,15
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين.	-479 373 405 ,02	-489 790 597 ,85
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.	-11 362 721 ,63	-14 262 571 ,66
الضرائب عن النتائج المدفوعة.		
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.	-373 566 271 ,72	-400 468 887 ,10
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.	1 362 778 ,92	79 854 ,69
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ).	-372 203 492 ,80	-400 389 032 ,41
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار.		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية أو غير مادية.	-9 748 454 ,75	-8 404 577 ,12
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية.		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية.		
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية.		
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية.		
الحصص والأقساط المقبوظة من النتائج.		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).	-9 748 454 ,75	-8 404 577 ,12
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.	381 400 260 ,00	405 000 220 ,00
التحصيلات المتأتية من القروض.	719 884 325 ,63	540 758 017 ,09
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.	-277 832 120 ,40	-209 398 999 ,50

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج).	381 400 260 ,00	405 000 220 ,00
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.		
تغيير أموال الخزينة خلال الفترة (أ،ب،ج).	-551 687 ,55	-3 793 389 ,53
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية. أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية.	129 244 950 ,66 128 693 263 ,11	128 693 263 ,11 124 899 873 ,58
تغيير أموال الخزينة في الفترة(أ+ ب+ ج).	-551 687 ,55	-3 793 389 ,53
المقاربة مع النتيجة المحاسبية.	158 901 641 ,31	199 150 256 ,85

المصدر:من إعداد الطالبة نقلا من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

2- مقاييس قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة:

2-1 التدفق النقدي المتاح (FCF)=صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية.

الجدول رقم(39): حساب التدفق النقدي المتاح للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATIT بالمسيلة.

البيان	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج	-372 203 492 ,80	-400 389 032 ,41
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-9 748 454 ,75	-8 404 577 ,12
التدفق النقدي المتاح	-362 455 038 ,1	

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين بأن التدفق النقدي المتاح سالب في سنتي2016. 2017 محل الدراسة، حيث كان منخفض ثم ارتفع على التوالي (-362 455 038 ,1)، (-391 984 455 ,3) حيث يدل هذا على أن المؤسسة لا تتوفر لديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها.

2-2 مقاييس جودة السيولة المالية:

- **نسبة التغطية النقدية:**تتمثل جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية في المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية، والحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{الصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

الجدول رقم(40): حساب نسبة التغطية النقدية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	-372 203 492 ,80	-400 389 032 ,41
جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	-9 748 454 ,75	-8 404 577 ,12
نسبة التغطية النقدية	38 ,181	47 ,639

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول رقم (40) أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة موجبة في كلتا سنتي الدراسة وكانت أكبر نسبة حققتها في سنة 2017 حيث قدرت ب: (639, 47)، أما في سنة2016 قدرت ب: (181, 38)، يبن هذا أن المؤسسة قادرة على تغطية أنشطة الاستثمار والتمويل الناتج عن أنشطة التشغيلية التي تعد النشاط الرئيسي للمؤسسة، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها النقدية الاستثمارية والتمويلية من صافي التدفقات النقدية التشغيلية وهذا المؤشر يعتبر جيد ويعبر عن ربحية المؤسسة.

3-2 مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

- **نسبة النقدية التشغيلية:**

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

الجدول رقم(41): حساب نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة

البيان	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	-372 203 492 ,80	-400 389 032 ,41
النتيجة الصافية	-159 453 328 ,86	-202 943 646 ,38
نسبة النقدية التشغيلية	2 ,334	1 ,973

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (41) أن نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية كانت موجب في كلتا سنتي محل الدراسة، حيت في سنة 2016 حققت أكبر نسبة (2,334)، في حين تناقصت في سنة 2017 وأصبحت (973, 1)، وهذا يدل على أن المؤسسة تراجع وضعية المؤسسة حيث استطاعت في سنة 2016 توليد تدفقات نقدية تشغيلية من أرباحها المحقق كما تدل على تزايد في المصداقية جدول حسابات النتائج المحدد على أساس الاستحقاق.

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

$$\text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم(42): حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة.

البيان	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	-372 203 492 ,80	-400 389 032 ,41
مجموع الأصول	3 142 396 299 ,63	3 145 296 100 ,99
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	-0 ,118	-0 ,128

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية والميزانية جانب الأصول للمؤسسة.

من خلال الجدول أرقم (42) نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية سالبة في السنتي محل الدراسة، حيث كانت أكبر نسبة سالبة حققتها في سنة 2016 وكانت بمقدار (118, 0-)، وهذا ما يدل على أن أصول المؤسسة تساهم في النشاط التشغيلي.

خاتمة الفصل الثاني:

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة، والإطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج ولا ننسى قائمة التدفقات النقدية، وكذا معرفة الأدوات والمؤشرات المعبرة والمحللة لوضعية المؤسسة، من خلال فترة الدراسة (2016- 2017) توصلنا إلى حوصلة النتائج التالية آنية الذكر:

- الخزينة الصافية سالبة في كلتا السنتي محل الدراسة ، هذا مايشير الا أن المؤسسة لم تعرف حالة من التوسع في استثماراتها .
- حققت المؤسسة نتيجة سالبة من النشاط الاستغلالي للمؤسسة .
- حققت المؤسسة مردودية سيئة من خلال المؤشرات المدروسة .
- التدفق النقدي المتاح سالب هذا يعني أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها لعدم توفرها لنقدية كافية ، وهذا ما زاد من ديونها .

- توفرها على رأس مال العام الذي يحقق لها هامش أمان .

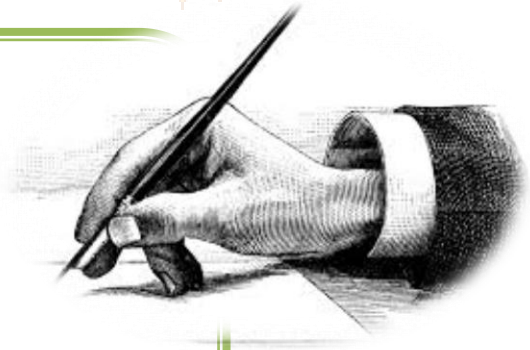

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع، مدى اسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية، فقد تعرفنا على القوائم المالية التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي ، وكذا تحليل محتويات القوائم، بواسطة النسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية التي تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم. وترتيبا على ذلك فإن النظام المحاسبي المالي يوثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول ما مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية. ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى. تناولنا في الفصل الأول الدراسة النظريةللقوائم المالية حسب النظام المحاسبي، في حين خصصنا الفصل الثاني للدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط أدوات وأساليب التحليل المالي التي تطرقنا إليها في الفصل الأول على القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة.

النتائج:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة نستخلص بعض النائج:

-المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية تعتمد في تمويل عملياتها على الديون قصيرة الأجل بشكل كبير.

- من خلال حساب نسب السيولة خلال فترة الدراسة يتبن أن هناك تحسن في كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة عن النسب المعيارية، وكذا نسب النشاط في معدل دوران إجمالي الأصول، والذي يعود ارتفاع معدل دوران الأصول غير الجارية نتيجة توسع في الأراضي والمباني.

- يعتبر التحليل المالي من أهم عمليات من اجل كشف نقاط قوة وضف المؤسسة.

- عند حساب نسب كل من المردودية المالية والاقتصادية نستطيع بكل سهولة أن نحكم مباشرة على مدى فعالية أي مؤسسة كانت.

– سمح لنا جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي بنسختيه حسب الوظيفة وحسب الطبيعة من اكتشاف العديد من المستويات والنتائج التي كانت غير موجودة في المخطط السابق، كفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة المالية، النتيجة العملياتية أيضا التي أصبحت تعبر فعليا عن دورة الاستغلال بينما كانت في المخطط السابق تضم مصاريف ونتائج خارج دورة لاستغلال.

– طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار استثماره من عدمه.

إختيار الفرضيات

ومن خلال دراستنا نقوم بالإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا وقد توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى : المتعلقة بكون أن النظام المحاسبي المالي يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات المالية والمحاسبية. والمقصود بالقوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل من خلال النظام المحاسبي المالي أربع كشوف وملحق. فقد تحققت أيضا، فالنظام المحاسبي المالي ورغم وجود بعض الفوارق إلا أنه يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، لأنه يعتمد على الإطار التصوري لمجلس المحاسبة الدولية، وهذا من شأنه تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين المحليين والأجانب للمعلومات المحاسبية والمالية، وتمكين المؤسسات الاقتصادية الوطنية من تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية وأكثر شفافية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية : المتعلقة بتطبيق تقنيات التحليل المالي للقوائم المالية لنظام المحاسبي المالي، وهذا يمكن القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي من شأنه تسهيل تطبيق تقنيات التحليل المالي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة : المتعلقة بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة يتم عن طريق التحليل المالي وذلك من خلال النسب الخاصة به، ومنها نسب السيولة ونسب النشاط واستقلالية المالية وغيرها من النسب المتعلقة بالتحليل المالي، لذا نقول يساهم التحليل المالي بتحديد وضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة : المتعلقة أن أي مؤسسة مهما كان طبيعتها تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية الخاصة، وهذا ما يمكن المؤسسة وبناء على الدراسة نجد أن للمؤسسة ديون وهذا ماينفي صحة الفرضية

الاقتراحات :

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات والاقتراحات:

-العمل على تطوير بورصة الجزائر وزيادة القيم المتداولة فيها من أسهم وسندات، لكي يقوم المحللين الماليين بتقييم المؤسسات المدرجة في البورصة، ونشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات في الجزائر.

- على المؤسسة استعمال أدوات التحليل المالي، المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لمركزها بصورة واضحة.

- على المؤسسة الالتزام بتسديد ديونها قصيرة الأجل ذلك من أجل تعزيز ثقة الدائنين بالمؤسسة واستمرارهم في التعامل معها.

- على المؤسسة التوسع في إستثمار القدرات المتاحة من أجل تعظيم الربحية.

آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية، يشمل جوانب متعددة، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك، تمس بالتفصيل ، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل كل نواحي، من مختلف كل الجهات للوصول إلى نتائج دقيقة من خلال تحديد كيفية تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليل هذه الأخيرة.

قائمة المراجع

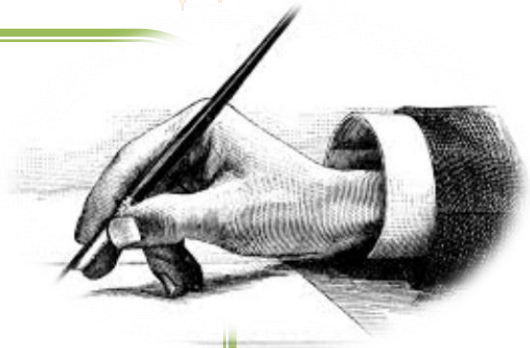

قائمة المراجع

أولا : المراجع بالغة العربية

1 -الكتب

1- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة. الدار الجامعية، مصر، 2006 .

2- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 .

3- إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية). الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر،(عمان، الأردن)، 2011 .

4- إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسير المالي (الإدارة الحديثة). الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر،(عمان، الأردن)، 2011 .

5- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية .IAS/IFRSالجزء الأول، الطبعة الثانية، المحمدية، الجزائر، 2015 .

6- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية .IAS/IFRS الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر، 2013 .

7- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS ، منيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2010 .

8-

9- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل). مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 .

10- حسين القاضي مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها. منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011-2012.

11- دونالد كيسو جيري ويجانت تعريب أحمد حجاج وسلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة. الجزء، دار المريخ للنشر، الرياض،المملكة العربية السعودية، 1999 .

12- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRSالجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2008.

13- شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للابلاغ الماليIFRSوالنظام المحاسبي الماليSCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016 .

14- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS، الطبعة الأولى، درا زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 2012 .

15- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .

16- طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 .

17- طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .

طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 .

18- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة. دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990 .

19- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد). الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2011 .

20- عدنان تايه النعيمي أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 .

21- فهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي. الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين،2008.

22- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS ، منيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2010 .

23-

24- مصطفى طويل، النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد. دار الحديث للكتاب،برج الكيفان، الجزائر، 2010.

25- مبارك لسلوس، التسيير المالي. ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004 .

محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية. الأوراق الزرقاء، الجزائر،2010 .

محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006 .

26- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية. الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .

27- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكلته. الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2008 .

28- وليد ناجي الحيالي، الاتجهات الحديثة في التحليل المالي، رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2007 .

- 2 الرسائل والأطروحات

1 -سعيدي عبد الحليم ، محاولة تقييم القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 .

2 -لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012 .

3 -الملتقايات

1 -ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17-18 جانفي 2016 .

2 -زكية محلوس، سعادة وردة، مداخلة الآثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013 .

-4 -المجلات

1 -محمد فيصل مايده، جمال خنشور، قياس عناصر قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

5 -محاضرات

1 -العيد الصوفان، محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017- 2018 .

2 -قمان مصطفى، مطبوعة دروس في مقياس التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018- 2019.

6 -القوانين والأوامر

1 -القانون رقم 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 74، المادة 03 .

2 -المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429هـ الموافق لـ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 27.

3 -الجريدة الرسمية الصادرة في 25

5 -التعليمة رقم 08-02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2010 حول طرق تطبيق التعليمة المتعلقة بأول تطبيق لنظام المحاسبي المالي .

6 -المعيار المحاسبي الدولي السابع .

7 -المواقع من الانترنت

T1225-topic » www.mouwazaf-dz.com.
https:// renaoo.blogspot.com/2019 /02/blog-post-20.html
http:// www. onefd. edu. Dz.

ثانيا : كتب بالغة الفرنسية

.Robert Obert ; Pratique des Normes isa/ tfrs ; dunod ; paris ; 2002

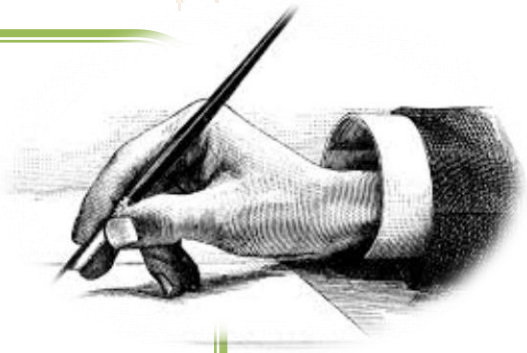

الملاحق

EATIT M'SILA

EXERCICE: 01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-202 943 646,38	-159 453 328,86
Autres capitaux propores - Report à nouveau		226 767 542,65	-621 469 896,03
Comptes de liaison		1 761 222 176,45	1 585 264 943,27
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**1 785 046 072,72**	**804 341 718,38**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		458 321 219,50	458 321 219,50
Impôts (différés et provisionnés)		19 876 334,82	19 789 075,48
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		107 663 168,86	108 122 428,56
TOTAL II		**585 860 723,18**	**586 232 723,54**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		372 707 239,92	324 857 330,88
Impôts		6 757 738,81	7 447 276,25
Autres dettes		394 924 326,36	1 419 517 250,58
Trésorerie passif			
TOTAL III		**774 389 305,09**	**1 751 821 857,71**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**3 145 296 100,99**	**3 142 396 299,63**

EATIT M'SILA

EXERCICE: 01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2017	NET 2016
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		224 766,67	153 566,65	71 200,02	106 800,02
Immobilisations corporelles					
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97	722 478 854,97
Bâtiments		511 859 489,41	178 763 743,87	333 095 745,54	345 246 432,17
Autres immobilisations corporelles		117 279 262,31	58 910 124,87	58 369 137,44	62 285 892,31
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		1 035 150 821,51		1 035 150 821,51	1 027 772 020,49
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000,00		
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 000,00		19 000,00	20 000,00
Impôts différés actif		40 220 072,76		40 220 072,76	40 220 072,76
comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 427 332 267,63**	**237 927 435,39**	**2 189 404 832,24**	**2 198 130 072,72**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		651 111 973,87	102 932 577,86	548 179 396,01	435 996 648,25
Créances et emplois assimilés					
Clients		474 434 359,89	217 794 492,13	256 639 867,76	353 347 920,14
Autres débiteurs		16 834 240,48		16 834 240,48	15 212 869,44
Impôts et assimilés		9 337 890,92		9 337 890,92	11 015 505,97
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		124 899 873,58		124 899 873,58	128 693 263,11
TOTAL ACTIF COURANT		**1 276 618 338,74**	**320 727 069,99**	**955 891 268,75**	**944 266 226,91**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 703 950 606,37**	**558 654 505,38**	**3 145 296 100,99**	**3 142 396 299,63**

EATIT M'SILA

EXERCICE: 01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		696 082 341,49	573 663 265,77
Variation stocks produits finis et en cours		64 229 725,38	-38 340 866,94
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		760 312 066,87	535 322 398,83
Achats consommés		-519 515 981,22	-311 672 634,34
Services extérieurs et autres consommations		-33 326 831,69	-44 116 964,77
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-552 842 812,91	-355 789 599,11
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		207 469 253,96	179 532 799,72
Charges de personnel		-385 406 427,79	-454 062 530,17
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 013 610,91	-5 850 300,34
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-184 950 784,74	-280 380 030,79
Autres produits opérationnels		5 755 946,93	2 360 763,96
Autres charges opérationnelles		-1 530 585,56	-2 522 505,94
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-23 405 874,58	-20 835 070,66
Reprise sur pertes de valeur et provisions		459 259,70	141 293 533,96
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-203 672 038,25	-160 083 309,47
Produits financiers		1 998 647,32	1 783 925,26
Charges financières		-1 270 255,45	-1 153 944,65
VI-RESULTAT FINANCIER		728 391,87	629 980,61
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-202 943 646,38	-159 453 328,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		768 525 920,82	680 760 622,01
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-971 469 567,20	-840 213 950,87
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-202 943 646,38	-159 453 328,86
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-202 943 646,38	-159 453 328,86

EATIT M'SILA

EXERCICE: 01/01/17 AU 31/12/17

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		103 207 002,15	117 462 257,25
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-489 790 597,85	-479 373 405,02
Intérêts et autres frais financiers payés		-14 262 571,66	-11 362 721,63
Impôts sur les résultats payés			
Opérations en attente de classement (47) !!!!		377 280,26	-292 402,32
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-400 468 887,10	-373 566 271,72
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		79 854,69	1 362 778,92
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-400 389 032,41	-372 203 492,80
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-8 404 577,12	-9 748 454,75
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de resultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-8 404 577,12	-9 748 454,75
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		405 000 220,00	381 400 260,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		405 000 220,00	381 400 260,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-3 793 389,53	-551 687,55
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		128 693 263,11	129 244 950,66
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		124 899 873,58	128 693 263,11
Variation de la trésorerie de la période		-3 793 389,53	-551 687,55
Rapprochement avec le résultat comptable		199 150 256,85	158 901 641,31

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر ، وذلك بعد مرور تسع سنوات من تطبيق هذا النظام، وقد قمنا بالتطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، تقديم مفاهيم عامة لنظام المحاسبي المالي وقوائمه المالية، وكذا إجراءات التحليل وما أهميته في حياة المؤسسة، وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، ولأجل معرفة مدى الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنيةEATITبالمسيلة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن النظام المحاسبي المالي أدخل فلسفة جديدة على القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق هذا النظام لخدمة التحليل المالي للقوائم المالية وأنه شكلي أكثر منه ضمني، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات ذات جودة وفعالة حول الوضعية المالية، والأداء وتغيرات الوضعية المالية .

الكلمات المفتاحية :النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التحليل المالي.

Le résumé :

L’objectifs de notre étude est étudie comment le système de comptabilité financier a enrichi les résultats d’analyse financier dans les établissements économiques algériennes après neuf ans d’application.

On traite le coté théorique de ce sujet selon ces différents aspect : l’état financiers selon le système de comptabilité financière, les concepts généraux de système compatibilité financière et ces états, les procédures de l’analyse financière et son importance dans la vie d’un établissement et enfin les domaines et les dimensions de l’analyse financière.

Afin de connaitre l’impacte de cette étude sur le terrain pratique, on a applique les outils et les méthodes d’analyse financière sur les états financiers de l’Entreprise Algérienne des Textiles Industriels et Technique « EATIT » a M’sila.

Cette étude a conduit à plusieurs résultats, dont le plus important est que le système de comptabilité financière a introduit une nouvelle philosophie sur la préparation des états financiers afin de servir l’analyse financière des états financiers. Le but de ces états est de fournir des informations fiables sur la situation financière et ses changements.

Mots clés : système comptable financier, états financiers, analyse financière.

تم بحمد الله